

امهاتهم ان امهاتهم الا الاى و له نعم و انهم يقولون بكلام من القول زورا ان الله  
 يعفو عنهم و انهم ينظرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا فتخبرهم رقبته من قبل ان  
 يتامسوا ذلكم نوعظون و الله يعلمون خبير فمن لم يجد فصيام شهر من متتابعين  
 قبل ان يتامسوا فمن لم يستطع فاعطام ستين مسكينا ذلك لمن اراد الله رسوله  
 حدود الله للكافرين عذاب اليم و الله خولته بنت ثعلبة و حبة اوس ابن الصامت  
 اخ عباد بن الصامت جاءت الى رسول الله صلعم فقالت ان اوسا تزوجني و انما  
 مرغبت في ان يكون لي ولد ي حملني اليك و ان لي صبيا و ان  
 ضممتهم ضاعوا ان ضممتهم الى باعوا فقال ما عندني امرك شي و روي انه قال لها  
 عليه قات يا رسول الله ما ذكر طلاقا و انما هو بواولادى و احب الناس الى فقال امرت  
 فقالت قلت فاشكوا الى الله فاقبني و وحده في كلاما قال رسول الله حرمت عليك  
 شككت الى الله فسرلت لمالك و طلبة رسول الله صلعم و خيره بين الطلاق و امساكها  
 فاختار امساكها و عرفت هذا فها احكام الادوات المأثرت للمرأة في خطاب رسول الله صلعم  
 بالمقدمات المشهورة التي ليست محتملة في نفس الامر على الاسان و المشهورة هي كلامها مجاز و اد  
 القياس بسبب مركب من المقدمات المشهورة او المسكنة و التجاوز و التعيين في الكلام سوالات  
 و جوابا و الايتان بالجملة المضاعفة في الله سبحانه قال فسمع الله كانه جوابا لموقع

التوقع الرسول صلعم والمرأة صلعم عند ذلك فخطاب ثم أكد ذلك وعلمه بقوله إن  
 سبيح أي لا قول بصيرى بالاحوال المظاهرة كما قلنا عبادة عن قول الرجل  
 لزوجة أنت على كل شيء في شرطية شرط الطلاق كلهما من الظهار من محض  
 وسامع العدلين في غير ذلك هل يقع لو نسبها لغير النكح كالبطن أو الفخذ أو غير  
 ذلك من الأعضاء الأقوى عندنا عدم الوقوع وكذا لو نسبته لعضو من ربه  
 بغيره لا قرب عدم الوقوع أيضاً اقضاً على منطوق النص وهو في التحريم  
 ما جمع عليه فيقال الفقهاء العامة إذا نسبها بحر حريم النظر إليه كالبطن والفخذ  
 وقد ساقى قوله ما من ما تم شارت إلى الجمع التنبه المذكور لا يصير الزوجة  
 حقيقة وعلمه بقوله إن ما تم اتا اللامى وله تم وقد يستفاد من هذا التعليق عدم  
 الوقوع لو نسبها بالام من الرضاع لعدم التولية والاصح عدمه لقوله يحرم من الر  
 ضاع ما يحرم من النسب نعم لو نسبها لغير اللام من الحومات النسبية كالآفة  
 وقع على الاصح وفاقا من يرضع في الحنفى وحسن الأوزاعى لكن عندنا إن اتى  
 بصيغة النكح والافلاخ لا تسامح فانه قصره على الام وبه قال قيادة والتقى ولو نسبها  
 بحومات المصاهرة مؤيداً وغيره لم يقع عنه نكاحاً لا بى صيغة الظهار المذكور  
 لو نسبته للمكره ثم لا عقاب فيه لتعفيه بذكر المنفرة والرحمة فهو محقق بالصغار التي

كفره ولا نزول الحرف من القول أو حصل الظاهر بشرطية فإن عبرت المراتب  
كلام وإن فحيت لها إلى أحكام طلبية خيرة بين الإطلاق والاسكان فإن اختار الإطلاق  
وطلق وقع جميعاً وإن اختار الاسكان أمره بالتكفير قبل العود فإذا كفر سأل العود  
إليه وإن امتنع من الأمرين معا انظره ثلثة شهر ثم طلبية أمره بما أمره به ولو كان  
صريحاً عليه من المطعم والمشرب جنبه حتى يتجأ إليه بما وجب كون الكفارة  
المستبين عنها وصريح الآية الكريمة تدل على أنه يحرم الوطئ قبلها فلو فعل وجب  
الكفارة حسب ما عليه عندنا وعند القوم يستغفر الله لهم ولا غير ذلك على ما في  
الطهارة الآية صريحة في كون الكفارة مرتبة ومن حق المرتبة أن لا تنقل  
الثانية إلا بعد العجز عن الأولى وقد تقدم وصف الرتبة والأطعام ويشترط في القضاء  
المسبقة بين الشهرين بوصفهما في الآية الكريمة بذلك نعم لو صام يوماً من الشهرين  
ثم أفطر في صدق المسبقة بين الشهرين لكن لا بإباح الوطئ حينئذ حتى يتم الصوم  
وكذا الحال في ابتداء الطعام قوله ثم يعودون إلى ما كانوا فيه وجوه أن الدين عباد  
به القول في إيجاب طهية ثم جبي بالاسلام ثم قالوه بعد الاسلام فكفارة يعودون  
إلى ما قالوه بالاسلام لأن المندراك للمعصية أي منة المثل عاد غيث على  
ما فسدت مذراكه بالاصلاح أي ينقص ما اقتضاه قوله وذلك عند التامع أي إن

مسكنا زما يمتكده فارتقا فيه وعند ابى صنف استباحته متاعها ولو نظره  
 بنسوة وعند بنسوة وعند مالك لا يعرف على الجاه والمغنى ان تدرك هذا القول فانه  
 بالتكثير ان يرد بما قالوا ما حرموه على انفسهم بلفظ الطهارة فيقولون منكره  
 فيه نحو قوله ونرسله يقول والمغنى ثم يريدون العود للتمسك المتاحه كما يتبعون  
 وهذا القول يعود لانه الموافق لقول الصحابي من تفسير العود وبارادة الوطى ايضا لا يرد  
 هنا كما صارنا في قوله فاذا قرأت القرآن فاستغذ باسمه قول الطاهرية ويكره  
 انظر وليس عندنا عندنا يكره الكفار ترك الصيغة يحسن بغيره بل يخطا  
 عن الكفار في الامس كرا الصيغة ولا يجب بدونه وليس كذلك في قول ابى مسلم  
 ان يحلف على ما قال ٢ ان يعود الى القول فيها باسمها لو استباحته شتمها  
 انما ذكر كون العتق والعتق لم يفسد لم يفسد في الاطعام لكونه بدلا عنها فاقية  
 فيها فقيه فيه التامع روى قوله صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس ان قالوا صلوا  
 بمقتضى رغبة قال يا ايها الناس صلوا بمقتضى رغبة فقال صلوا بمقتضى رغبة  
 قال لا طاعة لي بذلك فقال صلوا بمقتضى رغبة فقال لا طاعة لي بذلك  
 فامر النبي من مال الصدقة وامره وامره ان يطعم من كفايته فشاخصه  
 حاله انه يشترط فاقية وضروهم ممن امر به فغلب عليهم التمسك بغيره وامر بالاستغناء



واما في العود اليها وفيما دلالة على انهم ان العود كفارت يستغفر الله تعالى  
 في يومه رويته اسحاق بن عمار موثقان عن من ان الطهارة اذا عجز صاحبها عن الكفارة  
 فليست مغفرة بدين وان لا يعود فحسبه بذلك كفارة ونقص اصحابنا قالوا لم  
 يطق اطعام ستم مكيئات صام ثمانية عشر يوما ومنهم من قدم صيام ثمانية عشر يوما  
 على الاطعام واجتنبوا بها عن الاطعام والاولى انه مع العود عن ان يقول المصنوع  
 الكفارة فيقول الى الاستغفار لا بل هو محلول بالمد على تركه على الزوجة المكنونة  
 بالعدة مضاركة لها مطلقا او مؤبدا ومقيدة ابدا تزيد على اربعة اشهر  
 ومضافا الى فعل لا يقع الا بعد انقضاء مدة التريق قطعاً او طناً فانه يتبين  
 قوله تعالى الذين يولون من نسائهم تربص اربعة اشهر فان الله عفو رحيم والى  
 غرضه الطلاق فان الله سميع عليم بها مسائل اذا وقع الايلاء على الوجه  
 فان حشرت المرأة فلا كلام وان رجعت امرأ الى احكام امره بالكفارة والعود  
 الى النظر اربعة اشهر ثم الزنا ما اطلق في الفقه والتكفير فان انتسخت منها ما  
 عصى فمضى عليه المظلم والمشرع حتى يجازيها واحد بها ولا بامر احكام بذلك لا مع  
 مراعاتها وكذا في الطهارة والنجاسة والحدود في قوله للذين خير والمبتدأ والمخير  
 لانه تضمن معنى البعد فعدا من وان كان في الاصل بعيدا

فان فادوا

ويخبر ان يراهم من نسائهم ترضع لبنه كقولك لي منك نصرة ومعونته الثاني في الرد  
 بالفتنة هو الجاع ان كان قادرا عليه ولا مانع منه شرعا ولا عرفا فلو عجز او وجد مانع  
 الشرعي او العرفي فتنة اذن العزم على ذلك وتفتيت لك بالعقدان والرحمة لما في ذلك  
 من الانهم لقصد اضرار الزوجة الثالث استفيد من تقدير المدة بارتبة اتمها كان له  
 المرافعة والمطالبة الرابع دل على قوله وان غرموا الطلاق على عدم وقوعه باليمين  
 اذ لا طلاق في كاحها ومنهم من يقول بوقوعه بها ويقدر اضرار اي وان غرموا الطلاق  
 في من يقع بها فان الله سميع عليم وهو خفيف الحساب له عدم التقدير وانما ضرورة  
 ولفظه انهم وان كان جمعا مضافا ومن صنع العزم فتنة تخص باخبار اهل البيت عليهم  
 السلام وفي قوله نعم فان الله سميع عليم نوع تهديد والعزم تقسيم الارادة على ان الفعل  
 اتي اللعان وهو لغة الطرد والابعاد وشرعا ما يثبت بين الزوجين بهما قد فارقا  
 امرته بالزنا مع دعوى المشاهدة وعدم البينة او نفى ذلك قليا فواشترع شرط في  
 به وفيه آيات اربع هن قوله نعم والمذنب من يهود انزواهم ولم يكن شهادت الا انفسهم  
 فتشادة اربعة شهادات بالبدانة لمن الصادقين وانما منه ان لفته الله عليه  
 ان كان من الكاذبين ويدل عليها الغياب ان تشهد اربع شهادات بالبدانة لمن  
 الكاذبين وانما منه ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين روى الواضحي

لا بد لاجور ترك وطء الزوجة  
 اكثر من اربعة اسهر والا

عن عكرمة عن ابن عباس قال لما نزلت والذين يرمون المحصنات الآية الكريمة قال  
سعد بن معاذ يا رسول الله اني لاعلم انها حق من عند الله ولكني تعجب ان لو وجدت  
لكم ما لم يكن طلاق ايسر ولا احل حتى آتي باربعة شهداء فوالله اني لآتي بهم  
حتى تقضي حاجته فما لبثوا حتى جاء هلال بن امية قال يا رسول الله اني جئت اهلينا  
فوجدت عندنا رجلا يقال له شريك بن اسماء فزأيت بعيني وسمعت باذني ففكره النبي  
ذلك فقال سعد الان يضرب النبي ص هلال بن امية ويطلق شهادته في المسلمين فقال هلال  
والله اني لادرجوا ان يجعل الله لي منها خيرا فبينا هم كذلك اذ نزل للذين يرمون  
الآيات الكريمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قد جعل الله لكم فرجا يخرجنكم من الضيق  
ان المعترض هو عاصم بن عدي الانضاري قال جعلني الله فداك ان وجد رجل مع امرئ  
رجلا فاخبر حبله ثمانين جلده وردت شهادته ابد أو فشق وان ضرب بالسيف قبل ان  
سكت سكته على غيط الى ان يجي باربعة شهداء فقد قضيت حاجته ومضى الدم افرح وخرجت عليه  
هلال بن امية قاتبا النبي صلى الله عليه وسلم واخبر عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكم قوله زوجته هلال  
فقال لا ادري الغيرة اذ ركته ام نجل بالطمع وكان الرجل يرميهم فقال هلال والله  
رايتهم على طهنا فقلت بالآية فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها ان كنت الممت بدين  
فأعزني به فالرحم اهل عليك من غضب الله نعم ان فضبه هو انما ثم قال انما يؤتى به

به اهمیت اسمی ضرب علی السواد فهو شبه یجب وان جازت به اوراق

لولا الایمان

بأنه خلق الله بشرك فقال لولا الایمان

لکان لی ولها شان وروی ایضا ان عویم العجلانی رجمی زوجته فقال له رسول الله  
البنیة والاحد فی ذلك ظنک فترکت اذا عرفت هذا فمنا فوايد الکلام المذكور  
لیس علی ظاهره وذلك لان فيه شاکلة وضد فاما المشاکلة فلان المراد بالشهادة  
هنا القسم سمي بها لقیامها مقام شهادة الشهاد كما هو فی باقی القضا یا الشریعة <sup>لیطبق</sup>  
قوله ولم یکن لهم شهادة واما المحذف فلان تعذیرة فان لم یکن شهداء فشهداءه اهلهم  
ای یعنی یقدم مقام الشهادة وقوله اربع بالرفع علی انه خبر مبتدأ محذوف ای <sup>اربع</sup>  
وقوله اربع بالنصب علی ان فعله محذوف ای شهد اربع ومن عرف عادة القرآن  
فی المحذف والاكتفاء بسباق الکلام لا یحک ذلك وقیل بالرفع علی انه خبر شهادة  
فواجب شهادة احدهم والنصب علی المصدر وهو ضعیف اما الاولی فلما قرئیه  
عبدیة الثاني لانظیر له فی کلامهم فان الله لا یضی بالصدر صورة اللعان ان  
یبدأ الرجل فیقول شهد بالله انی لمن ساء وفتن فیما رتبهما به یکر ذلك اربع  
مرات مع الاولی ثم یقول ان لعنة الله علی من کنت من الکاذبین فیما رتبها به ثم  
تقول المرأة اربع مرات شهد بالله انی لمن کاذبین فیما رما فی به وتقول فی

انما منه ان غضب الله على ابن كان من الصادقين فيما راني به عملاً بصورة النور  
 ويجب انما هذه الالفاظ من غير تغيير ولا تبديل مراعياً للاعراب التي تبتدئ  
 الموالاة فلو غير كلمة او حرفاً بدلاً عن المذكور لم يكن لعائنا مهجاً ويجب كونه بالعربية  
 عند الحكم وتعيين المدة بالاشارة والتسمية الصريحة اذا اتم اللعان وقعت الفرية  
 بينهما تجزأاً موبداً ولا ينصرف الى طلاق الحكم ولا حكمه بالفرية عندنا وبه قال الشافعي ولو  
 المتلاعنان لا يجتمعان ابداً وقال ابو حنيفة يقع الفرية بحكم الحكم فوفاً لابي  
 يتأبى التحريم فلو اكدت فحاشته ان تنزوها بعدة \* اشترط اكثر الاعيان كونهما  
 بهما وعقد نادايم فلو لم يدخل او كان النكاح منقطعاً فعلاي للنفذ في اللعان واستل  
 بالاحاديث وقال جماعة بعدم ذلك عملاً بعموم اللفظ فان ارضوا هم جميع مصاف  
 للعموم والتحقيق ان نقول ان من خصص الكتاب بخبر الواحد نقول هو الاول وان  
 لم يصح فالقول هو الثاني هذا بالقدف بالزنا واما نفى الولد فلا بد من الدخول في  
 الاطلاق بشرط كونهما زوجة او في حكمه اطلاقاً بالقدف فلو صدق قدف جنسية او  
 بانيته فاللعان اما المرمي به فهل يشترط كونه حال الزوجية ام كفي ولو كان سابقاً  
 على النكاح قولان فثبت وهما من عموم والذين يرمون ارضوا هم وهو اعم السابق  
 فيه ولا يصدق انه قدف زوجة فيدخل في الآية ومن عموم والذين يرمون المحصنة

المحضات لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم والافقوى الاول فلو قدف زوجته ثم ابها  
 كان له اللعان <sup>١</sup> دل قوله لم يكن لم شهداء الا انفسهم على شتر لا عدم حصول الشهاد  
 اذ الحكمه حاله في الحال انه لم يكن لم شهداء الا انفسهم فلا لغان مع وجود الشهاد <sup>عند</sup> اهل  
 عن الشهادة فهل له ان يلعن مثل نعم وحق عدمه ما اود لا فلا يه والشرط عدمه عند  
 شرطه اذا البتة انما فيه <sup>لنفذ</sup>

يمينه لنفسه غير مقبولين فيقتصر على مورد النسخ لما قد في حبله من القدر <sup>ف</sup>  
 فلما لا عن سقط عنه وجب عليها من الزمان ان يمانية شهادات فلما لا عن سقط  
 بقوله غروها ويدار عنها العذاب هو احد منها فلو كذب بيمينه لم ينزل حكم اللعان  
 نعم بان يحد بصدق قبل لا يسقطه بلغائه وقيل نعم لزيادة الهتك <sup>ف</sup> تكرار العقد  
 وهو قوي ولو اكدت نفسها فاشكال من قوله ويدار عنها العذاب فلا موجب للعود  
 عموم قرر العقلاء على انفسهم جائز فاذا اقرت اربعا وجب حجب لما ثبت في الامور  
 خصوص السبب بحصص ثبت قوله حكم على الواحد حكم على الجماعة كان حكم آية اللعان  
 عاما باقيا وكذا الكلام في الظاهر <sup>٢</sup> ما بين واما النكاح الازمة اذ هو قطع الاسلام  
 كما نكار ما علم من الدين <sup>٣</sup> لا يخلو ضرورة ان عمل كالسجود للضم والقاء المصحف في  
 القدرات وغير ذلك ما علم من الدين ضرورة او عمل كالسجود وجوبه <sup>على</sup> بتلك

قطعة النكاح بآيات تحريم المشركين والشركات ويقول نعم ولا تسكوا بعصمكم الكوا وقد تقدم  
 بيان ذلك ثم الاستدلال احكام مذكورة في كتب الفقه فليطلب منك ان تقصر عن كتاب  
 النكاح على هذا الآية <sup>بأنه لا يجوز</sup> بآيات من اقسام الاول ما يدل على اصالة اباحتها  
 ينفع بخالها عن مقصده وهي آيات الاول وهو انه في خلقكم ما في خلق الارض جميعا  
 على عباده بانه خلق جميع ما في الارض لحم والدم وما ينفع لان ما فيه اضرار او ضلوع  
 لا يقع به امتنان ثم ذلك المنفع به لو لم يكن محلا ايضا للمشابة اذ لا يمكن احد  
 احد شي حال منه وبينه العتق في نظر العقل فيكون الاشياء كلها على اصالة اباحتها وهو  
 ان قال هذا قوم فقولهم باطل وقد تبين ذلك في الاصول يا ايها الناس كلوا  
 مما في الارض خلاا طبعا قبل زلت في قوم حرموها على انفسهم رفع الاطعمة ربي  
 الامر بها لا اباحتها وانما محلا لا يحمل نفيه على مفعولية كذا او الاجود ان صفته محض  
 واجود منه ان حال محاق الارض والطيب فعال المعاني ما هو مستلزم محلا لا شاع  
 كان ظاهرهم ما خلا عن الاذى النفس والبدن وهو حقيقة في الاول لتبادله الى الله  
 وهو كذا لو نها ليل يرمي السكران لو اهلها الثاني اي كلوا ما جمع وصفه محل الله ثم  
 يقال في مقابلة الطب في معانيه وهاهنا في ظاهر الآية تدل على اباحتها لا انتفاع  
 بالاشياء المحللة المستندة لكنه على العمل فيبانه اما بالكتاب او السنة لا يمكن ان

...

...

يراد بالطيب المعنى الرابع قيل على تحريم ما فيه ذم في البدن الامر من اهل الكفاية  
 انما ما عطل وشي من الادراكات فعمل هذا لو كان قليلا لا يؤذي في البدن بل كثير  
 دون قليله فيجوز كل لا قصار الحكمه المحافضة على العقل ولانه لو ارجع القليل لا ذم الى  
 الاستمرار وعدم المبالاة لعلته الشهوة على النفس بخلاف ذم البدن فان الحيوان  
 مجاوز على ذم من منع من المؤذي له فلم يمتح الى ما كيد في تحريم ما يؤذي في قوله مما في الارض  
 في التبعية من ما للمعوم فقتل النبات والحيوان والمعدن قد خص ذلك المعوم الكفاية  
 والنسبة تحريم شيئا ما ياتي بعضها منها قيل ان الله قد حافظ في كل شئ ربه  
 حفظ خمسة شئ لا اول النفوس فشرع القصاص الدين في الجاني المبرئة لنت  
 تحريم رما وجوب عليه الاموال تنصير الغاصب السابق وتزعم الاول و  
 الثاني العقل تحريم المكراة وبها حب في تناولها اياها الذين امنوا كلوا  
 بهيات ازرزقكم واشكروا الله ان كنتم اياه تعبدون المعنى ما قرب لما تقا  
 وذكر الامر بالشكر دليل على كون الطيب شئ مستفيع حينا والاما وجب الشكر في مقابل  
 لان الشكر انما يجت في حالة النعمة وفيه شارة الى كون العبادة قد تقع شكر الله  
 ما فيه ان الشكر انما يجت في شارة الى تحريم شيئا على التقدير في الآية الاولى حيث  
 المنة والدم لم الخسيرة وما اهل غير الله به النعمة والموفودة والمتروكة ليطه

حرم الله النفس لا غير  
 ما يذهب العقل

رتق

والخنفه



ما اكل السبع الا ما ذكبت وما ذبح على الصليب والانس فيقول ما لا ذكبت ولا ذبح على الصليب  
صدر هذه الآية الكريمة في كتاب الصلوات فلهذا جازية لا عادية فذكر الكلمة منها هنا فقوله  
في هذه الآية تعال الى تحريم شيئا كانت ايجابه لا تحريمها الميتة وهي ما كانت جازية لا على  
تذكية الشريعة واستثنى النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك السمك والجراد بقوله اصل كل ميتان  
وامان الدم وكانوا ياكلونه من انواع من الاكل منها العلقين كما قال علي بن ابي طالب في بعض كلماته  
تعرضا للعرب بآية النجاسة عليهم تحريم ايجابت بقوله ياكلون العلقين وهو ان يحل  
في المصارين واللباع ويشؤونها وياكلونها ثم ان الدم استثنى منه الطحال على  
وتحريمه نعم الدم المستخلف في نضاعيف اللحم حلال طاهر لا جماع النجاسة عليه قيد التحريم  
موضع آخر كونه مسفوحا اي سائلا وذلك ان يكون مما في العروق وازم من ذلك ان  
ما لم يكن في العروق او بقي فيها وتختلف في اللحم ان لا يكون محرما كما في تقيده للمطلق  
المختص بمرض اللحم وان كان شحمه وكل خراجه مما لا في المقصود بالاكل وغيره تابع  
الكل غير الله اي ما ذبح على اسم الصنم فلم يذكر عليه اسم الله ولا اهل البيت ربيع الله  
فيه صل في ذلك كل ذبيحة لم يذكر عليها اسم الله تعالى نعم سواء كان من لحم او كان من عروق  
كالجسم الحي او الميتة المنقطة اي التي ماتت بالجنس سواء كان بحيات غير ما اودا  
من نفسها العارض المؤقتة وهي المنفردة بنجاسة مجردة عن ذلك من الشقاق حتى يور

المنطق

يموت من قولك قد ندم في ضربته المروية هي ما زدت من علوا الى بر فانت اى  
ينظما اخرى فموت فميت هنا بمعنى المصول التاء فيها لتصل الى الائمة اما اكل السبع  
اى اكل من السبع وبقى منه بقية منها فيها حياة غير مستقرة فان كان مستقرة  
الكل بعد التاكيد وهو المراد بالاستثناء والتاكيد هي قطع الاعضاء الاربعة وهي  
الحلقوم والري الوريدان بحديد ومانى حكمه هذا في غير الاكل فذا كانت النحر وهو  
لبنة الشفرة وهي الوهدت المنخفضة وقيل الاستثناء راجع الى جميع ما تقدم مما قيل  
التاكيد وهي الستة النخرة وهو قول علي بن عيسى وادراك الزكاة على هذا  
ان يدرك في غير تحرك او جلد او يطرف عنه وهو المردى من قس عليها السلام وبل  
هون يكن ان بعض اليوم والايام وقيل الاستثناء انها منقطع ليس فيه خروج من الكل  
قوله ما دمج على النصب وحرر عليكم ما دمج على النصب بل من غير مثل عشق ودمع  
كافق في محاربت منصوبة حول البيت كانوا يدعون عليها ونسب حون العلم بها  
ينظرونها بذلك يتقربون اليها وقيل هي الاضام على ما معنى اللام وعلى اصلها  
تقديره وما دمج مسمى على الاضام والاستقسام طلب سعة ما قسم له مما لم يقسم له  
لقد مبعاه وها فوايد ان الاشياء التي ذكرنا من المنخفضة والوقوف الى اخرها  
ان يكون متساويا وان كان الاول فذكر الميت يعني عن فكرها وان كان الثاني لم يرقم

وجود واسطة بين الميت الحي وهو باطل وجوابنا ذكر لانهم ما كانوا بعدد منها ميتة بل من  
فالمذبوحات ويحسون الميتة بالحيوت مختلفت فخر فم ان حكم الجميع واحدة الخفة  
فيطرح في قوله في البقرة انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله منها  
الانعام والتحل قال غير الله في سبيل منها فرق ام لا قيل الاصل هو الاول لان بالثبوت  
للفعل متبوعه خبر منه فيكون الحق بالتقديم بخلاف ما يتبعه باللام فانه ليس كل خبر واما  
الا بطلان المذبوح لا يستكر الا اذا كان غير الله فيكون ذلك المستكر مما يتعلق بالانعام  
به قدم في الموضعين الاخرين فالحاصل ان في البقرة قدم الباطل لانه الاصل ولا زكاه  
وفي الاخرين قدم لغير الله لانه انما قدم كما تقدم بعض المفعول على ما فاعله لما  
كان الحكم اللاحق بالجملة لمعنى يوجد في شئ من خبراتها الحق الميتة ما بين من يجهل  
معنى التبريم وهو الموت فقط الحيوات الثانية قل لا اجد فيما اوحى الى محمد على طاعته  
الا ان يكون ميتة او دما مذبوحا ولحم الخنزير فانه خبر وفسق اهل لغير الله  
ما ينفي عن تفسيره وفسق منصور عطفاً على ميتة وقول اهل لغير الله بجملة النصب صفته  
يفسدها سواد هو انه قد وجد من المحرمات هو غير ذكره في الآية فكيف يقول  
لا بعدل لانه الدال على المحرم ذكره في قوله انما حرم وانما المحرم وجواب اوحى فعل ما  
واجبه للمحال فمستلزمه لا اجد فيما اوحى الى في ما صيغ غير هذه الاربعة وليست هذه الآية

الآية الكريمة آخر ما نزل عليه فجار ان يكون جبارا يحرم شيئا بعد نزولها وكذا الكلام  
 في انما فان يصير فيها للحكم احوال قواها فانه من الضمير للحكم المحذور وهو في نكاحه حتى  
 معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه فائدة روى عن ابن عباس وعائشة بعد لا بعد  
 الآية الكريمة على حل الحمار وهو قريب كذا يدل على حل الحمار والبقال لان منطوقها  
 ان ما عدا المذكورة مباح فمن ادعى التحريم المتجدد فعليه الدليل قال بعض فقهاء العا  
 نزل على تحريم هذه الثلاثة قوله وتم يحل البغال والحمير لتكلموا بوزنية ووجه انه  
 خلقها بالركوب الزينة فلا يكون فائدة غيرها وهو غلط اذ لا يلزم من تعليل الشيء  
 بما يقصد منه ان لا يقصد منه غير ذلك الصلابة او كونها زينة هو مكره لا يباح  
 جهتها كالمال فان الامر من حاصلان فيها ومع ذلك حل لهما انما يكونان عن الضرورة  
 قل فيهما ثم كبير ومنافع للناس واثمها اكر من نفعها انحر في الاصل مصدر جمره او اشتره  
 سمى به عصير العنب النمر او اغدا واشتهر لانه يجمر الفضل الى سيرة كما سمي سكر لانه  
 انى لجره وهو حرام اجماعا مطلقا وكذا كل ما اسكره في عباده ان لم يسكر قليلا عندنا وقال  
 ابو حنيفة نفع الله نبت النمر اذا طبع حتى يذهب ثمنه من سرابا ما ورن السكون حتى  
 خلا فلهما فم ثم اعلم ان مذهب الامامية ان النحر محرمة في جميع الشرائع وما يجب في  
 شريعة قط وكذا كل سكر او روى في ذلك اخبار عن ائمتهم عليهم السلام واما المفسرون

نزول المراتب آيات كريمة نزل ملكه ومن ثمرات الخيل والافنا تجذون منه سكر  
 رزقا حاشا وكان المسلمون يشربون منها وهي لحم حلال ثم ان عمرو ومعاذ ورفيع  
 الصعابة قالوا يا رسول الله افنا في المرفأنا هذه به لتعقل مسلمة لمسال فزنت  
 فيما تم كبر ومنافع للناس فشرها وتركها آخرون ثم دعا عبد الرحمن بن عوف  
 منهم فشر بوا وسكر واثام بعضهم فزاد قلبها بها الكافرين عبد القعبه ون فزنت  
 فزاد الصلوات وانتم سكارى فقل من شر بها ثم دعى ميسان ابن مالك فهم سعد بن  
 فاضل فشر بوا وسكر واثام فزادوا فزادوا حتى نبت سعد شرا ففطر بها  
 لنا ففطر الصاري بلخي بعور شجرة وفوضه فشا الى رسول الله فقال لا ادرى من كان  
 فزادنا فزادنا فزادنا فزادنا فزادنا فزادنا فزادنا فزادنا فزادنا فزادنا  
 قال عمر استهينا يا رب عن علمي لو وقعت قطرة في بئر وميت منارت في مكانها  
 من عليها ولو وقعت في بحر ثم جفت بنت فيه الكلام اربعة قال المحققون يمكن الله  
 يخرجها جرمها بكل واحدة من هذه الآيات اما الاولى فلا قال نخدون منه سكر او  
 ثاقوصف الرزق الذي هو سكر الحس من اول الدلائل على ان السكر ليس كالحلال  
 ما لم يخفف الاصف بالرزق فان قلت ان الآية وردت في موضع الاثنان ووجه  
 بن الحزم فقلت الاثنان مخلوق واما الثمرات فكلها صالحة لا تمنع بها على وجه

مستعدة وأما الثانية فلأنه خبران فيما أثبتا كبر الكثرة لأنهم يدل قولهم من خطبة  
 أو ثمانية فلأنه بين مناهة السكر إلى الصلاة والصلاة واجبة وجوب  
 المشقة يستلزم تحريم الآخر لأن الأمر بالنهي يندرج في النهي عن الضد كما تقر في  
 وأما الرابعة فلما تقدم في المكاسب ثم السيد المرتضى قدس الله روحه جماعة استدلوا  
 بتحريم الخمر وكل مسكرية خامسة وهي قوله تعالى في الأعراف قل إنما حرم ربي الفواحش ما  
 وباطن الأنثم والبقى غير محرم والآنم هنا الخمر لقول الله عز وجل شراب الأنثم حتى يضل  
 كذا لأنهم يفعل ما يقول والمراد بما ظهر من أدوات الأرقام وما بطن من السفرة  
 في أو قوله البقرة مصدر كالموعدة سبي القاموس لأنه مال الغير سر أو سبب أو  
 ما لم يكن عن تعاطيها قل فيما أثبت كبر وفري كثر ضده القليل وعلى القارئ من محرمته  
 والمنع قيل هي ما يجوز فهم من التجارة في الخمر وكسب الخمر والقمار وقيل هي حال الخمر  
 والالتداد ومصادقته الفيتان وفي الخمر خصوصاً تسبيح الجان وقوله المرفوعة وتقوية  
 الباعية وقوله وأما أي الخطأ والقعج والمفاسد الذي ينشأ منها عظم من المنافع للفقرة  
 معها ولذا قلنا إن هذه الآية محرمه طهارة الفسدة إذا ترجعت على المصلحة سقطت  
 تحريم الفعل وأما ذكره المفسرون في النقص ما من كونه حلالاً فباطل باجماعنا ونقل  
 الصحيح عن المصنف وقوله صلح كل مسكر حرام وأنه لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وباعها و

وناقبا واكل ثمنها، فاعلموا للرجل الذي شاربها وقال صلعم انجب مكرها بدوئ  
 غير ذلك الاخبار الثالث في نياها: بانما وفي آيات الله سبحانه وتعالى  
 اصلكم الطيبا وما علمتم من الجوارح مكيهين يعني ما علمكم الله فهو مما يمكن عليكم اذ  
 كروا اسم الله عليه القوا الله ان الله سر له محال يحرم عليهم ان ياكلوا من ثمنها المتخذ من  
 والدهن والحم الخسيرة والمخففة وغير ذلك سئلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اكل لحم ولم يقل اكل  
 لنا على الحكاية لان يملكونك للغيبة فوافق بينهما من كلا الوجهين ما يقع وفي الا  
 الكبرية فوايد قوله اكلكم الطيب ابي المسندات وقدم قدم اقام الطبيب على  
 الطيب على كل واحد منهما لكن العام عنه ما مخصوص بتحريم نيا، ورد به الشبهة ان شربة  
 البسبوسة والامامية واستدل النافعي على هذه من حيث المفهوم على تحريم ما استخف به  
 والمفهوم عنه تاخير حجة: وما علمتم من الجوارح مكيهين والمراد بالكل سب سباع الطير والبهائم  
 وما هنا يحتمل كونهما موصولة والواو عاطفة فتفقد الكلام 2 وصية ما علمتم ابي اصلكم  
 صيد ما علمتم ويحتمل كونهما شرطية كونه الواو ابتداء وجواب الشرط قوله فكلوا استعاضا  
 هنا احكام 1 انه لا يباح اكل صيد غير المعلم 2 ابا حنيفة يعلم الجوارح كلها والصيد بها امانة  
 لا بد في ابا حنيفة الصيد من العقر والجمع له لوان الجوارح هذا معنى مكليين تسيل مودين في  
 نظر لانه لا يصح وما علمتم مودين لان التعليم هو التاديب والاولى ان معناه حاديين

ما ذكر في التعليم وهو نصيب على الحال وفيه ما لا يكون في التعليم لا للكلب لا للكلب  
 صاحب الكلب الكلب ان الطبق على كل سبع لقوله صلعم اللهم صل على كلبك من  
 كل بك لك حقيقة في هذا المعنى فيكون الاشتقاق منه مفيداً لمعنا لما سبق في ذلك  
 قسم صاحبنا صيد يخرج الى قنيس ما ادرك وكانه فلا يحل الا بالثبوت مطلقاً والمأمور  
 وكانه ان كان مقتول الكلب حلال الا فهو حرام صيد اي جوارح كان مقتول  
 الكلب من صرقه فانه قبل زل جبريل الى النبي فوقع بابا ثابثاً دون فاد  
 لخدمه غل فخرج النبي اليه قال قد اذنا لك فقال انما نؤثر ملائكة لا تدخل سبب فيه  
 صورت ولا كلب فظروا فاد في بعض يومهم كلباً فقال لا ادع كلباً بالديتة  
 فترتب الكلاب حتى بلغت العوا الى انزلت الآية قالوا يا رسول الله كيف نصيبه بها  
 امرت بقتلها فكنت سؤل اوم فجاه الوحي بالاذن في قتل الكلاب حتى شفع بها  
 ما سئني سؤل اوم كلاب الصيد وكلات الباشية وكلات البحر واذن في اتخاذها  
 تعلمون ما حكم الله في ذلك على كون التعليم امر متفقاً وكيفيته من الشارع فقال اصحابنا  
 نقول عن النبي ان التعليم يحصل ما مور الاول الا ستر سال اذا اغري ٢ ان زجرا اذا خبر  
 ان لا يقتلوا اكل صيدهم الا ستر على ذلك غلبوا واعتبار بالندرة فبما انبأنا  
 فوالله لو امكن عليكم فيه ولا تملأه لا يباح ما اكل منه الكلب لذلك قال صلعم



بن حاتم وان الكل من فدا لاكل لانه يهلك نفسه وهو قول اصحابنا واكثر الفقهاء وقال  
بعضهم يعتبر ذلك مطلقا لا يفتقر ما يوجبها الى هذا الوجه وقال قوم منهم مالك وسعد بن  
وقام لا يعتبر ذلك مطلقا وان الكل من فدا ولا يفتقر ما يوجبها ولا يفتقر ما يوجبها  
ما عمن النظر لانه اذا عاب لم يكن قد اسك على صاحبه بل على نفسه وهو انما قال  
صلعم وحدث ان الكلب عليه من جرح او غص او دنا من فدا مما لا  
انها للتعويض لا يباح كلما يمسك الكلب بل بعضه اما من نفس الحيوان الباس فان يحرم  
والفرث والغدة والطحال والمثانة والطحل وذات الاشجاع والفرج والغضن  
والمرارة والطحال والخصية والخصية والخصية والخصية والخصية  
والخصية البرية وغيره من المصداقات مما ورد النص بخبره وقيل هي ايدة وهو باطل  
نحو ما ذكرنا في اثباته انما قال عليكم وعده بعل اذ فيه معنى التفضيل اي ما تقتضيه عليكم  
بما سلك فيه دلالة على تحريم ما اصابه ككافر لقوله عليكم بالخطاب للمسلمين في قوله وذكر  
اسم الله عليه الصلوة اجمع الى علمهم والمعنى سموا عليه عند ارساله الى ما يمكن بمعنى سموا عليه  
اذا اذ كنتم ذكاه والكل محتمل لكن الاول اوفق للذهاب فيم يتفاد من ظاهر ما احكام  
وجوب التمسك بالامر للوجوب انه لو تركها نسيانا فلا جناح عليه انه لا جناح عليه الكافر  
لا يعرف مدعى في كرمه سواء كان مع الكلب مسلما او كافرا كما ان مع متبعية المسلم لا يقبل

يعلم الكتاب ان كان كما كنتم كره العبد ما علمه موسى ثم علم انه يجوز لكل ما صاده  
 الميمس اول المسلمين المجازة بابويه قوله انما العبد الذي اجنبوا الاكل ما نبتهم عن الكلفان  
 يحاكم عليه انما يوم اكل كل الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب على عمومته بحيث  
 فيها الذباج وغير ما يصيدونه قالوا واستثنى على ابي سلام منهم نصارى بني ثعلبة  
 قال ليسوا على النصارى علم ياخذوا منها الا شرب الخمر والدم قالوا لا يلحق بهم الجور  
 وان المحقق في تقدير الجزية لقول صلعم سواهم سنة اهل الكتاب غير ناكمي فانيهم  
 ولا اكل في بائتهم اما اصحابنا فحملوا الطعام بها على المحبوب شبهها من الجادات اما اولاد  
 فلما نجاستهم المانعة من اكل ما يباح في دينهم واما ثانيا فلحقوا نعم ولا تاكلوا  
 لم يذكر اسم الله عليه ذبا يحكم لم يذكر اسم الله عليها لكونهم غير عارفين به لوصفهم  
 في قوله نعم وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح بن الله على قوله  
 نعم عما يشركون ولا نهم اذا ذكروا اسم الله عتقه وانه ابد شرع موسى وانه الله  
 وانه لم يرسل محمد صلعم ان قلت قوله طعام الذين الى اخره عام وقوله لا تاكلوا  
 عام نعم فليس يخص عامنا بعامكم اولى من العكس قلت يخص عامكم لا محذور فيه  
 يخص عامنا فمخذوذ هو اكل ما لم يذكر اسم الله عليه في الله قد دللنا على وجوب النسبة  
 عند ارسال امة الصية وعند الذبحة وان من تركها عمدا لا تحمل ذبحة ومن كل قال

قال نجيم ذبيح اهل الكتاب ان قوله طعام الدين او توالفنا مجبوض طوفنا بالا  
 ولم نقل ثباني كان حرقا للاجماع هذا تقرير ما ذكره الفرغاني غير ان عندي كلام  
 الاصحاب لا تقريره ان اجوب في غير ما من احكامات داخله في الطبقات قوله  
 اليوم اكل كل الطبقات وعطف خامس على العام نفس اهل البدن انه لا يجوز الاكل  
 فضيلة لعطف جبرئيل وميكائيل على اكل ايكته فامى نكته نها اقتضت الاخراج  
 العطف على قولكم نعم التلثة متضمنة على قول الخصم وذلك لانه لما ذكر انه حرم ما لم يذكر  
 اسم الله عليه ان اهل الكتاب المشركون وانهم مكفرون اهل الاسلام وانهم  
 اهل انجبايت امكن ان يقال ان طعامهم ليس من الطبقات فناسب ذلك  
 اخراجه عطفه بما لا للخصة واما على قولكم فان ذلك غريبة وللخصة مرتبة في  
 بيان الاحكام خصوصا فيما ورد في معرض الامتنان وهو هذه الآية الكريمة واجزا  
 المدعى ان يقع على الجواب هذا الاشكال كبره انتاس وهو انه من سحر الجمل  
 لما طرأ الآية وفيه آية اخرى ما يستوى الجوان هذا عذب فرات سابع شرابه هذا  
 طع اجاج ومن كل ما يكون لما طرأ دلت الايتان الكريتان على ابا حته غيره وانما  
 قيده بالطرفة لان طرقة طرودة فاذا البت تغير وذهب طيبه والآية خرجت  
 الامتنان فلا يثبت الا بما هو له يثبت اللام في الآية يجوز ان يكون التسبيل معنى ان

على ابا حته اكل ما يصاد من  
 السمك والتفدية بالطري  
 ليس محضه بالتحليل

ان السبب الغائي لخلق البحر انتفاع الانسان به ويجوز ان يكون للعاقل به  
 خلقه لسبب آخر لكن الالام الى انتفاع به واعلم انه استدلل بعض الفقهاء  
 بالآية على ان السمك لحم وانه اذا اخلق لا ياكل لحم بحيث بالسمك وليس بشيء لانه  
 لحم لغته لا عرف والايان مبنية على حقيقة العرفية لا اللغوية كما تقر في الأصول  
 من تقديم العرف على اللغة لكونه طاريا نسخا حكمها وتوجد من الماء  
 حي واما لها من الآيات الدالة على الانسان بخلق الماء وانزاله من السماء  
 فان الجمع دال على اباحته وحله اذ لا امتناع بالمنوع من الانتفاع به شرعا  
 كما هو اربك الى الخلل ان اتخذ من الجبال بيوتا ومن الشجر وما يعرضون  
 ثم كل من كل الثمرات فاسكنى سبل ربك ذللا يخرج من بطون هنالك من تحتها  
 الوان فيه شفاء للناس ان في ذلك لآية لقوم يتفكرون دلت الآيات  
 على امور اباحة العسل وهو المعنى هنا بالشراب كونه شفاء من الامراض  
 فانه يقال في مقابلة المرضي لقوله واذا مرضت فهو يشفين ويؤيده قوله  
 شفاء واستى في ثلثة آية من كتاب الله ومشرط حجام ولعفة من غسل في ثوبه  
 الحديث فائدة وهو انه صلعم اخبر ان شفاء امته في هذه الثلثة ايا الآيات  
 فعلى وجه الحقيقة فان لكلامه تعالى خواصا لا يكرها من البصيرة فان كلامه

فعل من افعاله فلا يكاد من اشتماله على خاصيته ليست لغيره كما في باقي افعاله  
جذب المقصط ليس لمجديه لاسيكره عاقل واما المشراط فعند بيان الدم واما العسل  
فانه مع الادوية الحارة وشفاء من البغم وقد يكفي فيه وجهه ومع الحوصات  
من الصفراء ومع الادمان شفاء من السوداء وقال بعضهم قل مجنون تركته  
الاطباء يخلون بعسل رومي ان رجلا قال رسول الله ص ان اخي ليشكي بطنه قال  
اسق به العسل فذهب ثم جاد وقال سقيته فنافع فقال اسقيه عسلا فقد صدق رسول الله  
وكذب بطن اخيك فشفاه فبري واعلم ان لعسل وان لم يكن شفاء من كل داء  
لكنه شفاء من كثير منها واحديث المذكور في البطن لا يدل على انه شفاء لكل داء  
لجواز ان يكون قد عرف ص من جهة الوجع ان داء ارضيه مما ينفعه العسل في كثير  
في شفاء واما للتبعيض او للكثير مبالغة فيدل على الاكثر لا الكليته في الآية  
الى جواز العلاج من الامراض فان ابانت الخاض لعلته تسلم ابا حه خاص  
وجديته تلك العلة الاما ورد فيه النهي كقوله لا تأخروا في محرم وهذا فوايد الوجع  
بمعنى الالهام وقد يقبى بمعنى الاشارة كقوله فادعهم اليهم ان سجوا وبمعنى الشراء  
كقوله يوحى بعضهم الى بعض خرف القول غرورا والوجع الحقيقي ووحى النبوة  
والجامع لهذه المعاني كلها القاء شئ الى الغير على الوجه السر من في من

من الجبال للبعيض اى بعض الجبال وبعض الشجر وبعض ما يمر ثون اى سيقون وسمي  
ما بنته بنات شبيهة به بسبب الانسان لما فيه من حسن الصنعة وصحة القسمة  
لا يغير عليها خداف المهتدين والتمرات الانهار والانوار فان الثمرة اسم  
لكل فائدة يحصل من الشجرة للانسان او غيره وقد يستدل بذلك على جوار المساقا  
شراً على ما لا فائدة له الا الورق والذبر والنور لصديق الثمرة عليه قوله الصديق  
الثمره فاسكنى سبل ركب ذلك الطريق مومنه لما كوك الى صورته العسل وفيه  
على كونه نعم يفعل بالبب او طرقات وصلك الى الاذباب وذلك لجمع ذلول الى  
للسوك وقال قاتله منها صنعة الخلل او حال عن الضمير في اسكنى اى ايت  
منفاة لما امرت به يخرج من بطونها فيلقعان عن خطاب النخل الى خطاب الناس  
لانه في محل الانعام عليهم قوله شراب اجمع به من قال ان النخل تاكل الانهار والانوار  
والاوراق المعطرة فيسجل في باطنها عسل ثم نفية اذ حار الشاء ومنهم من عم  
انها يلتقط بافواهها اجزاء طيبة حلوة صغيرة متفرقة على الاوراق والارباب  
وتضعها في بويتها اذ حار فاذا اجمع في بويتها شئ كثير كان العسل وكان هذا العمل  
قشر البطون بالاقواه مجازاً او جعل في الكلام اضماراً اى افواه بطونها قوله ان  
في ذلك اى السبب من اقدار ما على بناء البيوت المحكمه وتضيق غذاها المحلوه المراد

والجموينة عدداً حلواً مختلفاً ألوانه متحد في صورته وطبيعته لايات ودلالات على  
 صانع مختار عالم بالجزئيات والكليات لقوم يفكرون في أنه لو كان صادراً عن  
 موجب لما اختلف آثاره بل كانت كلها على نهج واحد لا يكتسب على الذين آمنوا  
 وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وامنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا  
 امنوا ثم اتقوا وامنوا والسيد يحب المحسنين اي ليس عليهم جناح فيما تاتوا لوه من الملمات  
 سخطوا اتقوا المحرم وثبتوا على الايمان والاعمال الصالحة وهناك فوائد قبل سببها  
 انه لما نزلت آيات تحريم المفحات الصالحة كيف باخواننا الذين ماتوا وهم مشغولون  
 بالمرد ياكلون من الميرة فزلت والاصح انها نزلت في القوم الذين تعاهدوا على كل  
 الطيبات كعثمان بن مظعون واصحابه يعني انه ليس عليهم جناح في تناول الطيبات  
 والمستندات اذا ما داوموا على الايمان وعمل الصالحات والاعمال المحرمات  
 في التكرار المذكور وجوه قول من يقول بقبول الايمان للزيادة والنقصان المرد  
 بالتكرار تزايد الايمان وتفاوت مراتبه كتره ثلث باعتبار الاوقات الثلثة  
 الماضي والحال والمستقبل انه باعتبار الاحوال الثلثة الاولى باعتبار حاله  
 مع نفسه الثانية مع حاله الناس الثالثة حاله مع الله ولذلك بدل الايمان  
 بالاحسان اشارة الى قوله في تفسير الاحسان الاحسان ان تعبد الله كأنك

كذا كذا تراه فان لم تكن تراه فانه يراك : باعتبار المراتب الثلاث المبدئية <sup>الوسط</sup>  
 والمستوى : انه باعتبار ما ينبغي فانه ينبغي ترك المحرمات حذراً من العاصات وترك  
 الشهوات تحذراً من الوقوع في الحرام وهو مرتبة الورع وترك بعض المباحات <sup>وهو</sup>  
 ما يفيد تحفظ النفس على محنته وتهذيبها عن دنس الطبعية : ان المراد بالتحذير  
 الايمان والعزم على التقوى لتقوى الداعية للمكلف وليصير الايمان والتقوى  
 ملكتين براسخين في النفس بحيث لا يقع للشبهات فيهما مجال لخلافها اذ الملكوت  
 ملكتين فان الخناج والشبهة فيهما مجال : في الآية دلالة على ان الاصل في الآية  
 الاباحة ما لم يعلم فيها وجه وجوه القبح قوله والله يحب المحسنين فيه دلالة  
 ان من فعل ذلك كان محسناً ومن كان محسناً صابراً محبوباً لله تعالى روي ان  
 قد آمنه بن مطعون شرب الخمر على عهد عمر فاراد ان يحده فقال له لم ترك افانته  
 الحد على قد آمنه فقال تلاً على آية وذكرنا عمر فقال على عليه السلام ليس قد آمنه  
 اهل هذه الآية ولا من سلك سبيله في ارتكاب حرم الله ان الذين آمنوا  
 لا يستحلون حراماً فارود قد آمنه واستنبه مما قال فان تاب فام عليه الحد  
 ان لم يتب فاقطعه فانه قد خرج من امة فبلغ قد آمنه انما فانه النوبة  
 يا ايها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما اهل الله لكم ولا تعبدوا الله



يحب المحبين روى النسبي عن الحسن بن علي بن فضال عن يوم القيمة ولم يروهم  
التخفيف فرق الناس وكثروا وجمع عشرة من الصحابة في بيت عثمان بن عفان  
والتفوا على ان يصوموا النهار ويقوموا الليل ولا يناموا على الفراش ولا ياكلوا  
اللحم ولا الودك ولا يلبسوا اللين ولا الطيب ولبسوا المسج ويرفضوا الدنيا ويحبوا  
في الارض ويترهبوا ويحضوا الذكر فيبلغ ذلك النسبي فأتى منزل عثمان فلم يجد  
فقال لامراته احمي ما بلغ فكتبت ان كذب رسول الله وان تبدي علي زوجها  
عند النسبي فالت يا رسول الله ان كان اخبرك عثمان فعد صدقك فانصرف  
رسول الله فاجرت عثمان بذلك فأتى هو واصحابه الى رسول الله فقال لهم  
ابنا انكم اتفقتم فقالوا اما ردنا الا نخرج في لم او من ذلك ثم قال ان لا نعلم  
عليكم حقا فصوموا وافطروا وانا موافق في الصوم وافطروا قوم وانا معكم واكل اللحم  
والدسم وآتي اللين فمن رغب عن شئ فليس مني ثم جمع الناس فخطبهم  
قال يا اباي اقوام حرموا النساء والطيب وشهوات الدنيا اما اني استأمركم ان  
تكونوا قسطين وريبان انه ليس في ديني ترك اللحم ولا استأمر بالصوم  
ان سبأتم امتي الصوم وربانيهما الجهاد واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا  
وحجوا واعتمرؤا واحموا الصلوة واتوا الزكاة وصوموا شهر رمضان واستقيموا

والتفسس

واستقيموا فيكم فاما ملك من كان فيكم بالنبوة فشدوا على انفسهم فشد الله عليهم  
 اوليك يا هم في الدرايات والصومع فانزل الله تلك الآية اذ عرفت هذا عالم  
 ان في الآية والقصة دلالة على امور اذ لا يجوز تحريم ما احله الله من الطيبات  
 اباحت ما حرم من نجاسته ان الترتيب التفتي ليس من من ان الترتيب من  
 سنهنا شاول الطيب والسندرات المحللة ان لا يتعد العمد واليمين على ترك  
 المنذوبات وعلى ترك ما في الاول فعله من كل الطعام كان حلالا لبنى اسرائيل  
 الا ما حرم الله على نفسه من قبل ان تنزل التوراة فقل فاقول بالتوراة فاقول  
 ان كنتم صادقين قيل لنزلها اسباب ان لما منع اليهود مشروعية النسخ  
 تخلف بالهم وباننا لوقوعه لما نزل قوله فبطل من الدين ما دوا حرمنا لهم  
 طيبات اكلت لحم وقوله وعلى الدين ما دوا حرمنا كل ذي ظفر ومن البقر والغنم  
 حرمنا عليهم نحوها الآية قالوا السا باول من حرمت عليه هذه الاشياء وما هو  
 تحريم قديم كان على نوح وابراهيم وموسى بعد ذلك حرم الى النبي التحريم اليسا وخرم  
 تكذبت شهادة الله عليهم بالظلم والبغي اكل الربا فقال لهم قل بالتوراة فاقول  
 ان كنتم صادقين انهم طعنوا في سوادهم في تحليل لحم الابل والبانها وادعوا  
 مواقع ابراهيم فنزلت اذ عرفت هذا فمنا فوايد اكل مصدر اكل الشئ يحل

فانرا

ولذلك سوى فيه الواحدة المستثنى والمجموع والمذكور والمؤث قال تعالى من كل لحم ولا  
هم يحلون لهم والمرد ان كل الطعام كما لم ينل عدلا قبل انزل التوراة وتحريم لحم  
الله عليهم منها ينظلمهم وتعزيم ولم يحرم منها الا ما حرم اسرائيل وهو يعقوب المراد  
حرمه اسرائيل هو لحوم الابل والبنا وسبب تحريمه قتل كان عريق النفاق ان  
شع لم ياكل حب الطعام اذ كان ذلك حبه قيل فقل ذلك لله اوى ما رة الا  
ما اخرج من جود الالهة وعلى الالهة بقوله الا ما حرم اسرائيل على نفسه حيث  
التحريم الالهى لما ان يقول كان ذلك باذن من الله سبحانه فهو تحريمه ابتداء على  
الذين يادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن القبر والغنم حرمنا عليهم شحومها الا ما حملت  
او حيوا او ما اختلط بعظم ذلك تحريمه عليهم واما الصادقون منها فوايد المراد  
الظفر كل ما ليس بفم الاصابع كالابل والنعام والبط والارد وقيل كل ذي مخالب  
عامة وسمى ما فطر محاربا اخبرنا انه حرم عليهم كل ذي ظفر بجميع اجزائه واما البصر  
فحرم منها الشحوم وسمى من الشحوم ثلثة انواع ما على الظفر ما على الحوايا وسمى الاكل ما على  
نظمه وهو شحوم والالية لانها مكرمة على العصص قيل وحيوا يا انها عطف على الشحوم ولو  
الواو فتكون محرمه والاجود ما قلناه وهو عطفنا على الظفر فيكون مرفوعه وواحدة من  
المستثنى لقربها في الآية دلالة على مل هذه الاشياء في هذه الشريعة والى ما كان المحصيل

اليهود بالتحريم فابتنى في الآية دلالة على حواجز النجس وكونه تابعا للمصلحة المطلقة  
 في قوله وذلك حتى ينالهم بهنيم دلالة على حواجز النجس العقاب الذي يوصى الى العقاب  
 الاخرى بل وعلى حواجز العقاب الذي في الدنيا لا غير على قول من يقول بانفصال  
 عقاب العاصي كما هو منسب نحو فيه دلالة على كون النجس والمساوق البطافاة  
 حواجز مانع لاجل العصيان كما قال النبي ان العبد يحرم الرزق لاجل ان  
 يصيب في قوله وانما تصادقون من المبالغة والتأكيد في الرد عليهم لا ينبغي  
 لآياته بالجملة الاسمية والتقدير بان الموكلة كلسا واثان الامم في خبر  
 وما لكم ان لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فضل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطر  
 اليه من كثر المضلون بما هو ائهم بغير علم ان يكفوا علم بالمعتدين اى اى سبب  
 حصل لكم فيه يعنى لا سبب لكم في ترك اكل ما ذكر اسم الله عليه الا اذ في وقد فضل لكم  
 اى لا سبب لكم اكله واما ان الله قد فضل لكم اكله من احوال وليس من حكمة  
 وهو شاة الى قوله حرمت عليكم الميتة والدم الاية ما اضطرتم اليه من احوال فموصلا  
 لكم عاوجا رخصة وان كثر من الناس مضلون فخرجون ما احل الله سبحانه واهلهم  
 مستندين الى علم ان يكفوا علم بالمعتدين اى المتجاوزين احوال الباطل والاحلال  
 الى احوال منها فوايد اول الآية على ما جرت عادة اسم الله عليه تحريم ما لم يذكر اسم

عليه دلت على الثاني قوله فيما بعد ولا ما ظواهرها لم يذكر اسم الله وهو نص في تحريم متروك  
التسمية عند الوضوء نادوا اليه هربا في دوامه وقال لك الشافعي بخلافه لقوله صلعم  
رفع عن امتي خطايا والسيان في الحديث محمول على النسيان في ان صح سنداه اما  
فادلهما الحفيفة بالمية وجعلوا التسمية بها للمكمل في المحمولى على اهل غير الله لقوله  
انه انفق عبرة عن ذلك المقدم والا الى صلما على الصغار العمد والخصيص لما انفرد  
في الاصول انها من النقل الواجب التسمية في الاستيعام مع التعظيم مثل سب الله او الله  
وسبحان الله او الحمد لله او لا اله الا الله ولو اقتصر على افظم كبحر على الاقر في كونهما  
بالعربية مع الاختيار وحدوث من الذابح فلو لم يجره لم يحل المراد بالاضطرار في  
الآية ما يخاف منه التلف او المرض والضعف عن متابعة الرفقة مع ضرورة المتابعة  
او منع الركوع مع الضرورة الى لا يشترط الا شرف على الموت بل ما زاد خيف  
يقتضي اذا سجد وجب ذلك لحفظ النفس نعم يتناول قدر يارزول معه الضرر من غيره  
زيادة عملا بالعلية في هذا العام هو قوله الا ما اضطررت اليه مخصوص بالنسبة الى الله  
والى التسليم اما الاول فان لا يكون باغيا ولا عاديا بقوله نعم فمن اضطر غير باغ ولا  
عاد فلا يتم عليه الباعى هو خارج على الامام او الذي سعى المية الى الاعتكاف والكلها  
العاوي هو فاطم الطريق او الذي عي وشبهه ونقل الطوسي انه باغى للعدة والعاو

العاوى سد الجوعه او عاوى بالمعصية او باغى فى الافراط او عاوى فى التقصير  
 التقدير بالمعصية لا باح المعاصى بسفره كطالب الصيد لهُو و بطن الجار والابن  
 ولو اكره على الاكل فهو حايث التلف واما الثانى فهو كل ما يؤدى الى قتل معصوم  
 الدم كسهم او ذى او معاهد لا ما باح الشرع عدمه كاللايط والرائى الخض واحرقى  
 والمرئى عن فطرة واما انحر فخرم التدوى به اجماعاً بسيطاً كان او مكرباً واما  
 دفع التلف فقبيل بالمنع ايضا واحتى عدمه بل باح دفعاً للتلف وكذا ابا  
 المسكرات نعم لو وجد انحر وباقى المسكرات اضر انحر هذا كله مع عدم قيام غير  
 انحر مقامه واما مع القيام فلا يجوز مطلقاً <sup>وحيثما ثبت الدار وكل من</sup> <sup>التي</sup>  
 موالى مما ترك الوالدان والاقربون والذين عاقبت ايمانكم فانوهم <sup>بعضهم</sup>  
 ان احد كان على كل شئ شهيد الموالى هنا الوارث والتقدير وجعلنا  
 انسان موالى يرثونه مما ترك ومن للتعبية والضمير ترك للانسان الميت  
 يرثونه مما تركه والوالدان خبر مبتدأ محذوف اى هم الوالدان والاقربون  
 ويرثون الاقرب فالاقرب لغرضية معنى العرب وقال الرمنخرى تقديره لكل  
 شئ مما تركه الوالدان والاقربون وفيها نظر اما الاول فلانه يفهم منهج ان لكل  
 صنف من اصناف التركة وارث وهو فاسد لان الوارث مشتركون فى كل <sup>كل</sup>

من كل صنف من التركة وإنما الثاني فلان الوالدين والاقربين هم الورث  
للموتى بدليل انه عطف عليهم الذين عاقدت ايمانكم واهم الورث لانه  
قال فاتوهم بضمهم وقرره عقدت وعاقدت والمعنى واحد والايمان ههنا  
جمع يمين اليد لانهم كانوا المسيحيين عند العهد اليهين باليمين فيقول العاقد  
ذلك دمي وثناك ثاري وحرك بك جري سلك سلمي ترثني وارثك لطلبك  
والطلبك وتعمل غني وعقل عنك فتكون الخليف السدس من ميراث حليفه  
وهذا من باب اسناد الفعل الى الله وقيل جمع يمين الخلف فتكون من باب  
اسناد الفعل الى سببه اذا عرفت هذا فافنا فوايد كانوا في اجمالية يتوارثون  
بهذا العقد دون الاقارب فاقدمهم السدس على هذا في مبداء الاسلام ثم نسخ  
فكانوا يتوارثون بالاسلام والهجرة روى ان النبي صلى الله عليه وآله بين المهاجرين  
والانصار لما قدم المدينة فكان المهاجرون يرث الانصارى وبالعكس ولم  
يرث القريب من لم يهاجر ونزل في ذلك ان الذين آمنوا وهاجروا و  
باموالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا اولئك بعضهم اولياء  
والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا ثم نسخ ذلك بالهجرة  
والرحم والانساب والاسباب بقوله واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض هذا

والانصار

به الحكم اعني الميراث بالمعابد والمعاقد وهو المسمى ببيان الآية منسوخ  
 الشافعي مطلقا لا ارث له وعند اصحابنا ليس كذلك بل هو ثابت عندنا  
 الوارث البني والسبي لما روى عن النبي انه خطب يوم الفتح فقال ما كان  
 حلف في الجاهلية فتمسكوا به فانه لم يردده الاسلام الا شدة ولا تحذروا حلفا  
 آخر في الاسلام وعندنا في حنيفة اذا اسلم رجل على يد رجل وتعاقد اعلى  
 يتعاقدا وتوارثا صحح على ما قلناه من قبيل حكم الارث بالتعاقد يكون  
 الآية غير منسوخة جملة بل يكون محكمة لكن الارث فيها مجمل فنفيض الى شرائط  
 مخصوصات يعلم من مواضع آخر من الكتاب والسنة الشريعة وقال بعضهم  
 المعاقد هنا المقصود فكون اشارة الى ارث الزوجين واخاره المص  
 وفيه بعد لانه عدول عن الظن وعن قول الاكثر <sup>اول</sup> او اولوا الارحام بعضهم  
 بعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين الا ان تفعلوا الى اوليكم  
 معروفان ذكرنا انه كان رسول الله ص بورثهم بالهجرة لا بالقراءة تأليف  
 تلو بهم كاسهام الكفا من الصدقة وانه نسخ ذلك بهذه الآية وبآيات  
 الارث والمعنى بعض اولي الارحام اولي ميراث بعضهم من المهاجرين  
 وغيرهم ثم استثنى الوصية للاولياء بقوله الا ان تفعلوا الى اوليكم ثم



اى الى هذا فيكم من المؤمنين والمعروف الوصية وعدى الفعل بالي نصته  
 الا هذا قال بعضهم في الآية دلالة على انه لا وصية لوارث وليس بشي  
 لرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقرابون وللمنار نصيب مما ترك  
 الوالدان والاقرابون مما قل منه او كثر نصيبا مفروضا كان الى هذه لا يورثون  
 الا من ذاق من الميراث بالصفاح وطعن عنهم بالرياح وقيل كانوا يورثون  
 الرجال دون النساء فقلت الآية وامثالها رد عليهم وسبب نزولها  
 ان اوس بن ثابت الانصاري مات وترك زوجة تدعى بكم كج فقلت  
 بنات فقام ابناعمة سويد وعرجة وهما وصيها واخذ امواله ولم يعطيا زوجة  
 وبناته شيئا وكانوا كما قلنا عنهم لا يورثون النساء والصغار فارت  
 زوجة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد الفصيح وحكت القصة وسكت من حانتهم  
 في التفتة فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ولده لا يركب فرسا  
 لا ينكح عذرا فقلت وانبت لهن الميراث في الحجة ولم يبين كيفية التقسيم  
 لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في مال اوس شيئا حتى انظر ما ينزل الله فان الله  
 نعم جعل لهن ميراثا ولم يبين كم هو فقلت يوصيكم الله في اولادكم الآية  
 وفي الآية دلالة على بطلان التحصيب لانه نعم فرض الارث لمن في الرجال

الرجال والنساء فلو جازان في الثلث دلاء يعني في موضع جازان في الرجال  
لا يرون واللائم بطه فكذا اللزوم بيان الملازمة بنفس الآية وقوله مثل  
منه او كثر نصيبا منه وضابوا يولد ذلك اي النصيب ثابت في كل جزء مما ترك  
فان قلت هذا واراد عليكم لانكم تقولون الاخ لا يرث مع البنت قلنا  
ذلك بعد الدرجة والآية يراد بهما مع تساوي الدرجة لا مطلقا  
يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نسأ فوق اثنتين  
فلمن ترك ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف ولا يورثه لكل واحد  
منها السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه ابواه  
فلاسه الثلث فان كان له اخوة فلاسه السدس من بعد وصية يوصي بها  
او دين اباؤكم وابناؤكم لا تذرون ابيهم اقرب لكم نفعا ورضية من الله  
ان الله كان عليما حكيمنا ابحاث في تفسير الآية وشرح كلماته  
اي يا مكرم وبعيد اليكم في ميراث اولادكم وانما لم يقل للذكر من اولادكم  
لان الحكم اذا ابرهم ثم فسر كان اوقع في النفس واحوط لجوارف المقصود  
ان لو وقع مفسرا ابتداء وتقديره للذكر منهم فحذف لدلالة الكلام عليه  
كما حذف في قولهم البر الكريهين وقدم الذكر لشره ولذلك ضوعف خطه

كما ضعف قوله ودينه والضمير في كثر نساء مورثة وما يثبت في نيت الخبر  
كما في قوله من كانت أمك وانما قال كانت واحدة ولم يقل نساء كما قال  
لأن الغرض هنا الاستيلاء في العدد وهناك الاستيلاء في الصنف والضمير في الولاية  
لم يمت بفسره سياق الكلام وكل واحد منهما بدل منه بدل البعض من الكل  
وباقى الفوايد تأتي في محلهما ١ ولست الآية الكريمة على إجماع الأولاد والأبوين  
في الميراث فيكون النوعان في مرتبة واحدة يرث كل منهما مع صاحبه ولو انفرد  
احدهما عن الآخر جاز الارتش مع أنه نعم ذكر حال الذكور مع الإناث وأحوال  
الإناث منفردات وحال الأبوين منفردين وحالهما مع الأولاد ولم يذكر  
حال الذكور منفردين فيرد السؤال عن علته وإجابته أنه لما ذكر الإناث  
منفردات وفصل بين الواحدة والأكثر علم أن الذكور منساقون والآية  
لفصلهم كما فصل الإناث ورحم لم يخرج إلى ذكرهم ٢ أنه ذكر أن الواحدة من النساء  
لها النصف والنساء فوق الاثنين لخص الاثنين ولم يذكر الاثنين في جواب  
إجابته أنهم اختلفوا فيهما فقال ابن عباس لهما النصف لفظ الآية وهو قوله  
وان كن نساء فوق اثنين وقال الباقر وهو الحق حكمهما حكم ما زاد وهو  
لها الثلثين لوجه ١ النفس عن أهل البيت ع وإجماع الطائفة بل إجماع الأمة

الآية انه لو كان لهما النصف كان النصف بالواجب <sup>بمعنا</sup> يعني ان البنت الواحدة <sup>مع</sup>  
 اجتمعت الثلث <sup>ان</sup> الفروقات <sup>فلا</sup> دلي ان يكون لهما مع ختم الثلث <sup>في</sup> يكمل <sup>لها</sup> ان  
 انتم اوجبنا ختم الثلثين والنبات <sup>من</sup> حاشا من الاخيرين <sup>فيكون</sup> لهما <sup>الثلث</sup>  
 على وجه الاول <sup>ولد</sup> الولد يقوم مقام <sup>به</sup> وبرت <sup>ميراثه</sup> قيل لانه ولد ولذا <sup>ميراث</sup>  
 بنت البنت <sup>وبنت</sup> لابن <sup>له</sup> ولها في حكم حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم ولا  
 يحرم زوجته على حده وكذا يحرم عليه كونه <sup>احد</sup> ولد <sup>في</sup> الوقف <sup>لو</sup> وقف <sup>عليه</sup>  
 بنى ما شئتم <sup>وبني</sup> على <sup>الابطل</sup> الوقف <sup>في</sup> الاقاليم <sup>وكذا</sup> القول <sup>في</sup> الوصية <sup>كذا</sup> قال  
 الرواندي <sup>والمعاصر</sup> وليس <sup>شيء</sup> اما <sup>اولا</sup> فلا <sup>انه</sup> لو كان <sup>ولد</sup> حقيقة <sup>شارك</sup> الولد في  
 الميراث <sup>اللازم</sup> بطا اجماعا <sup>فكذلك</sup> المزموم <sup>واما</sup> ثانيا <sup>فلنصدق</sup> النقي <sup>عليه</sup> هو <sup>بني</sup>  
 واما ثانيا <sup>فلنضعف</sup> متمسكهم <sup>فان</sup> الخير <sup>فيما</sup> ذكره <sup>من</sup> متفاد <sup>من</sup> خارج <sup>وكذا</sup> الدخول  
 في الوقف <sup>متفاد</sup> من <sup>القرينة</sup> او <sup>عرفت</sup> هذا <sup>فان</sup> علم <sup>انه</sup> برت <sup>كل</sup> منهم <sup>نصيب</sup> <sup>ميراث</sup>  
 به <sup>فلنبت</sup> لابن <sup>الثلثان</sup> للبنت <sup>الثلث</sup> لاجتماع <sup>وقال</sup> الميراث <sup>بالعكس</sup> والاكثرو  
 عما قلناه <sup>لنطاف</sup> الروايات <sup>بذلك</sup> انعقاد <sup>الاجماع</sup> بعده <sup>على</sup> ما قلناه <sup>انه</sup> جعل <sup>للزوجة</sup>  
 لكل <sup>واحدة</sup> من <sup>اجتماع</sup> او <sup>منفرد</sup> اليد <sup>مع</sup> وجود <sup>الولد</sup> سواء <sup>كان</sup> ذكر <sup>او</sup> انثى <sup>لا</sup> لاطلاق  
 لفظ <sup>ثم</sup> الولد <sup>ان</sup> كان <sup>في</sup> اجماعا <sup>وان</sup> كان <sup>انثى</sup> <sup>واحد</sup> <sup>فلهما</sup> النصف <sup>الاصل</sup>

بنى السبب، وعندنا على الابوة على النسب الخامس الامع الاخوة فيروا باعاً على النسب  
والاب قال الفقهاء ان كان الامع جوداً كان الباقي له لانه عصبة والا فيكون للعصبة  
من الاخوة الاخوات اولاد الاخوة والاعمام واولادهم من الذكور والاولاد والاخت  
فانهم ليسوا بعصبة ويساوي في يديهم على التعصيب والامع البنين فصاعداً فافضل  
التركة الامع فقد احدهما فيكون الزايد عندهم للعصبة واعلم ان ولد الولد هنا  
يقوم مقام ابنة متاعمة الابوين فلهما البعض اصحابنا فانهم خصوا لارت بالابوين  
والاجماع على خلاف مع عدم الولد وان نزل الثلث للام كما نصب الآت عليه  
ان يكون هناك اخوة اقلهم ذكران واربع اناث او ثلث خنثى او ذكر وخنثى  
فيكون لهذا السبب من الاصل فيها والباقي بعد السبب والثلث في الصورين يكون  
للأب لاجتماع اصحابنا ولما ياتي من طلبان التعصيب اذا وجد الابوان اما مع فقد احد  
فان كان الموجود لا قبل المال لاجتماع وان كان الام فلهما الثلث والباقي يرد  
عندنا قال الفقهاء الزايد على الثلث يكون للاخوات بناء على قولهم بالتعصيب  
ان الاخوة يحجبون الام لانفسهم فاعرفت هذا فافهموا في ان يشترط عند ما يجب  
شروط وجود الاب والعدد المذكور ان لا يكونوا كفرة ولا قتل ولا رقابة  
ان يكونوا كلهم منفصلين لا مملوك كونهم للابوين والاب انما يحجبوا الام توفيراً

تؤيّر النصيب الاب للكونه ذاعليه لوجودهم فاقصفت الحكمة التوفير عليهم  
نعتهم يرد سوال وهو انكم قلتم ان الاخرين يحبان وهو مناف للفظ  
الجمع الذي هو منطوق الآية واجب بانه لما حصل الاجتماع على ذلك وجب  
التاويل بانه لو اني بلفظ التثنية لم يتناول الجمع لا خفيقه ولا مجازا بخلاف  
لفظ الجمع فان الجمع يغلب على المشي كما يغلب هذا على الموت والمطرب  
على الغائب وبالجملة الاشرف على الاحسن والجمع اشرف لان فيه معنى الزيادة  
ولذلك شرط في جميع السلامة لا يشترط في المشي من العقل وغيره لان المشي  
لونه كما قال الزمخشري لان العرف طار على النعمة وقد ثبت في الاصول بعدم  
العربية على اللغوية ولذلك اذا قال زيد فلانة طالق حمل على ارادة قبح النكاح  
لا غيره من ارادة السوف او حبس او غير ذلك هذا ونقل عن ابن عباس انكم  
الابلية فزادوا الاجتماع على خلافه قوله لا تدنون ايهم اقرب لكم نفعا  
انه اراد النفع الاخرى بان يشفع بعضهم لبعض فان كان الوالد ارفع ذرة  
شفع ان يرفع ولده اليه وبالعكس فقبيل النفع النبوي وقيل المراد وجوب  
النفقة من الطرفين لولا كان احدهما محتاجا دون الآخر يعني الاب الابن  
وقيل لا تدنون ايكم يموت قبل صاحبه فينفع الحسن بالآلة ولكم نصف

ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن الربع مما تركتم ان لم يكن  
 لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركتم من بعد وصيته يوصون بها او  
 دين لما نفع سبانه من ميراث الوالدين والا ولاد شريح في بيان ارث الارواح  
 والكلمات وقد تم الازواج لانهم ورثت من جميع الطبقات والزوج لغيم  
 يطلق على الرجل والمرأة بالاضافة الى الآخر وفي العرف يخص بالرجل والمرأة  
 بالتدقيق الزوج والزوجية وانما جعل للزوج النصف للزوجية الربع للغير  
 المتقدمة واجاب الائمة بوجه اجاب الصادق ١٤ لما سأل ابن ابي العز  
 ان المرأة ليس عليها جهاد ولا نفقة ولا عقل وانما ذلك على الرجال اجاب  
 الرضاء ان المرأة اذا تزوجت اخذت يعني المهر والرجل يعطي فذلك في فرض  
 على الرجل ولان الانثى عيال الرجل ان احتاجت وعليه ان يعولها وعليه  
 نفقتها وليس على المرأة ان تقول الرجل ولا تؤخذ بنفقة ان احتاج في فرض  
 على الرجال لذلك قوله نعم الرجال يؤامون على النساء اجاب الصادق  
 لما سأل عبد الله بن سنان عن ذلك فقال لا جعل لها من الصدق ٣  
 جواب العسكري عن لما سأل على ما رواه ابو ماشم المجعري ما بال المرأة المسكينة  
 الضعيفة تأخذ سهما ويأخذ الرجل القوي سهمين فاجاب ان المرأة ليس عليها

عليها جبار ولا نفقة ولا معلقة وإنما ذلك على الرجال قال السائل هلكت  
 نفسي قد كان قيل لي إن ابن أبي العرجاء سأل الصادق ع فاجابه بهذا الجواب  
 فاقبل على فعال نعم هذه مسئلة ابن أبي العرجاء وهو جواب من واحد إذا كانت  
 المسئلة واحدة إذا عرفت هذا فنحن نؤيد المراد بالولد في قوله إن لم يكن  
 لمن ولد أعم من أن يكون الولد من الزوج الوارث أو من غيره من الأزواج  
 وكذلك الولد من الزوج أعم من أن يكون من المرأة الوارثة أو من غيرها من  
 الزوجات والآباء وكذلك أعم من أن يكون ذكرا أو أنثى وكذلك الولد  
 فيقوم مقام أبيه بشرط في الولد هنا أن يكون وارثا فلو كان كافرا لا  
 قالوا أو قال لم يكن لوجوده أثر في نصيب الزوجة إن كانت واحدة فلوها  
 وإن كنت أزيد اشتركن فيه ربعا وثمنا لفظ الآية والجمع استحقاق الزوجة  
 مخصوص عندنا بالزوجة الدائمة فلا ترث بالمنقطع على الأصح - <sup>منه</sup>  
 الزوجة ذات ولد من الميت ورثت من جميع تركته وإن لم يكن لها ولد  
 منه ورثت عما عدا العارفين عنا وأما العار فلا ترث من رقبته للأرض شيئا  
 لا عينا ولا قيمة وأما الابنية والاختساب الاستبجاب فيعطي منه القيمة ربعا أو ثلثا  
 على القول الأصح لأصحابنا وهذا تخصيص لفردت به الإمامية لا دلالة عليه



عن أبيهم ارث الزوجية عند ما غير مشروط بطبق الزوجية الى الموت فانها  
ترث وان ارتفعت الزوجية كما في المريض يطبق في مرضه فان زوجة المطلقة  
ترث ما لم يخرج السنة او براس مرضه او ستزوج وعلى ذلك اجماع الفقهاء الامامية  
والشافعية وان كان رجل يورث كلاله او امرأة وراخ او اخت فكل واحد منهما الثلث  
فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعده وصية يوصي بها اودين  
غير مضار وصية من الله والله عليم حكيم الكلاله القرابة واشتقاقها ما من  
الكلال فلفظان القوة الجسمانية او من الاكليل الذي يحيط بالراس والوسطاء  
ويطلق على الوارث في الموروث من جبرته او كلالتهما منسب الى الآخر وتنبها  
هنا قبل بانها خبر لكان ورجلا سمها ويورث نصفه لرجل وقيل انها مفعول ل  
فعدت عن الحرب حبسا والاحودانه على التميز لان يورث بجمل وجوبا فرفع ابهامه  
بمعك كلاله ثم طلقها على اللافها المورث بمعنى انه لم يخلف ولده او لوالده او على  
الوارث فقبل من ليس له ولد ولا ولد للاصح انه القرابة من جهة العرض لا الطول  
كالأخوة والاخت والاعمام والعلمات والاخوال والخالات واوالاتهم جميعا  
انما هم الاخوة ممن يقرب بالام خاصة اما اولاد الفقراء الى سعيد بن مالك وله  
اخ واخت من الام واما ثانيا فلانه جعل الكلاله في آخر السورة كما في الآية

سورة النساء

ثلاثين الثلثين واللاخوة الكل منها جعل للوالد السدس ولاكثر الثلث  
 فعلم ان الاخوة هنا غير الاخوة هناك وحيث ان المقدار هنا نصيب للأم  
 كما تقدم مناسب ان يكون المراد هنا الاخوة من قبلها واما ثانيا فلروايات  
 اصحابنا المتطرفة واما رابعا فلانه اجماعى ومنها فوايد ان الزايد عن  
 المذكور من السدس والثلث يرد على الوارث منهم اذا لم يكن سواه عندنا  
 وعند الفقهاء لا قرب عصبة كجائى ٢ هذه المرتبة اعنى مرتبة الاخوة وهى  
 المرتبة الثانية بعد مرتبة الابوين والاولاد ولا ينتقل الارث اليها الا  
 بعد عدم المرتبة الاولى بأكملهم وكذا لا ينتقل عن هذه الى الثالثة الا بعد  
 عدمها بأكملها ٣ قد كرر ذكر الوصية وانها متقدمة على الميراث تأكيداً لها  
 وقوله غير مضار حال من يوصى بها والمضارة فى الوصية هو ان يوصى بالكثر  
 من ثلث ماله او يقرب من ليس حقاً عليه قصد المضارة الوارث ودفع عن  
 الارث ٤ وصية من الله نصيب على المصدر اى يوصىكم الله وصية لقوله  
 فيما تقدم فرفضه من الله والله عليم بنياكم اى يعلم قصدكم فى الوصية انها  
 لوجه الله او لاجل المضارة عليم تجاوز عن قصدكم المضارة ولا يجعل مقصودكم  
 الساتى تفوتكم فل الله يقينكم فى الكلام ان امرأة المكس لم ولد له

فليها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانت اثنتين فلهما الثلث  
 مما ترك وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلكل منهن مثل حظ الانثيين من بعدكم ان  
 تفضلوا والله بكل شيء عليم الكلاية قد عرفت انها تصدق على الاخوة من الابوين  
 وعلى الاخوة من احداهما وقد تقدم ذكر كلالته بالام فالمراد منها الاخوة من  
 الابوين او الاب فقول ان اجتمعت الكلايات كلهم كان لمن تقرب بالام  
 السدس ان كان واحدا والثلث ان كانوا اكثر والباقي للمتقرب بالابوين  
 ويتقسط المتقرب بالاب لكنه يقوم مقام المتقرب بالابوين عند عدم ميراث  
 يقبضهم فان عدم المتقرب بالام كان المال للمتقرب بالابوين ومع عدمهم  
 للمتقرب بالاب كما ذكرناه وقد قلت فيما مضى انه اذا لم يكن سوى المتقرب  
 بالام اخذ ما سمي له من السدس او الثلث فرضا والباقي بالرد عليه عند اصحابنا  
 وعند الفقهاء للعصبه وكذا نحن نقول ايضا في الاخت الواحدة من الابوين  
 الاختين فضاعة لها وطن النصف او الثلثان والباقي يرث عليهما او عليهن  
 عندهم للعصبه وهذا فوايد في قوله وهو يرثها ان لم يكن لها ولد دلالة على  
 قول العمدة بارت الاخ النصف مع البنت لانه نعم شرط في ارثه امتفاء الولد  
 والبنت ولد بدليل قوله يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فلا يكون

يكون الاخ وارثا مطلقا لان مقامه المشروط عند انتفاء شرطه فلو ورث نصف  
 لزم مخالفة الكتاب ٢ في قوله وهو يرثها ولا تسمى ان الاخ يرث بالنقص  
 للنقص على اناء مع عدم الولد يكون ارثها كله فيكون من اصحاب الفروض ٣  
 لولاد الاخوة والاخوات عندنا يقومون مقام آباءهم ويرث كل نصيب  
 يقرب به ٤ الاجداد عندنا في مرتبة الاخوة فاذا اجتمعوا معهم كان الحد للاب  
 كالاخ له والجد له كالاخت له واجبة للام كالاخ منها وكذا الجد في المرتبة الثالثة  
 من مراتب الارث الامام والاخوال عندنا وعند بعض فقهاء العامة ليس  
 في الكتاب دلالة صريحة على ارثهم نعم يمكن الاستدلال على ذلك بآية اولى  
 الارحام فانها عامته في كل ذي رحم وهو الارحام والارحام وكذا هذه الآية دليل  
 على الرد على اصحاب الفروض واجماع الكل على انها اذا دلت على الارث وجب  
 مراعاة الاقرب فالاقرب من ارباب الفروض والآلة قد تارة الله عليهم هذا  
 خلف وانما دلالتها على الارث فقد تقدم هذا مع اجماع الطائفة المحقة الذين  
 دخل فيهم المعصوم على ذلك ودلالة التواتر من احاديث الائمة ايضا على ذلك وانما  
 تفصيل ارثهم فقد علم من السنة الشريفة وبيان الائمة عليهم السلام وانما  
 الموالي من ورثي كانت امراتي عاتق اصب من لذك وليا يرثني ويرث

من آل يعقوب واجعل رب رضى مساواة الركعة للسهام مما لا بحث فيه  
كبابين وفتين وامثالها وانما البحث فيما زاد الركعة عن السهام <sup>نفقت</sup>  
وهي سلة التصيب بمنها الرد على العصبه دون ارباب الفروض كما قاله <sup>المحقق</sup>  
واستدلوا عليه بهذه الآية ووجه الدلالة ان ذكر يا عليه السلام سأل ولياً و  
لولا التصيب لم يكن السؤال به بل قال ولياً او وليته فلما خصه به دل على ان  
بنى عمر يثونه مع الولية فله لك لم يطلبها واستدلوا ايضا بما روده عن طاووس  
عن ابن عباس عن النبي <sup>ص</sup> انه قال الحقوا بالاموال الفرائض فما بقى الفرائض  
فلا ولي عصبة ذكره ويجاب عن الآية ان تخصيص السؤال لفوايد ان الذكر ارباب  
الى الطابع من الانثى <sup>٢</sup> انه طلبه للارث والقيام باعباد النبوة معاً ولا شك ان  
ذلك غير مقصور في النساء لانهن ناصيات دين ومثل <sup>٣</sup> انه اراد بحسن النسل <sup>لله</sup>  
والانثى وعن بخير بانه مطعون على سنده وقد ذكره ابن عباس كما رواه قاتبة  
مضارب قال قلت لابن عباس روى اهل العراق عن طاووس عنك ان باقية  
الفرائض فلا ولي عصبة ذكر قال من اهل العراق انت قلت نعم قال ابلغ اني اقول  
ان قول الله عز وجل اباؤكم وابناؤكم لانه زون ابيهم اقرب لكم نفعا <sup>لله</sup> فريضته  
وقوله وادوا لارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اهلها الا فريضتان واهل <sup>لله</sup>

ابقيا شيئا ما قلت بهذا ولا طوس يرويه مني قال قاريه فلفقت طوسا  
 فسانته فقال لا والله ما رويت هذا وانما الشيطان القى على السنتهم وهذه الرواية  
 القاه لم يروا الا عن طوس التامسك العول كابوين ومبتين وزوج اوزوجه  
 وانشاله فان اصل الفرضية من ستة فاصحابنا يعطون الابوين السدين  
 والزوج الربع ولا ربع صحيح هنا فقير من اربعة وعشرين للابوين ثمانية و  
 للزوج ستة ان كان وللزوجة ثلثه ان كانت والباقي وهو عشرة او ثلثه  
 عشرون فيدخل النقص عليها واما الى القول فيعلون الفرضية على تقدير  
 الزوج الى ثلثين فيعطون البنين ستة عشر والابوين ثمانية والزوج ستة  
 وعلى تقدير الزوجة الى سبعة وعشرين للابوين ثمانية وللزوجة ثلثه فقير  
 ثمنها تسعا ويستدلون على ذلك بالقياس على تركية لانفي بالدين فانه على  
 النقص على الجميع وبارواه سماك بن حرب عن عبيدة السلماني قال كان  
 عم علي المنبر فقام رجل اليه فقال يا امير المؤمنين رجل مات وترك ابنتين والابوين  
 وزوجة فقال علي عاصم ثمن المرأة تسعا وبان عمر حكيم بالعول ولم يكن عليه  
 ضار اجماعا واستعمل اصحابنا بوجه انه لا بد من مخالفة آيات الارث  
 كلها كانت المخالفة اقل كان اولى وهو على قولنا ٢ اجماع الطائفة الامامية وهو

حجة عندنا ثم تواتر الاحاديث من الباقين والصادق عليهما السلام وان ذلك  
 في كتاب الفرائض باعلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان فيه ان السهام لا تقوله  
 ثم ان كل واحد من الابوين والزوجين له سهمان على وادني وليس للبنتين  
 والاخنتين لولا قولنا الاسهم واحد فدخل النقص عليهما السنوي ذوا السهام  
 في ذلك واجابوا عن حجة انهم اما من القياس فبطلانه عندنا وعلى تقدير تسليمه  
 انما دخل النقص في الديون لا في غير حال بناء وهو البير صحيح غير مرجح واما ما ذكره  
 موجود وهو ما ذكرناه من ان البنين ليس لهما النصف الا في خلاف الزوجين  
 والابوين واما من يخبر فان عليا عايب على جهة الانكار على القائلين بالمول  
 لا جامع اسل منية على انه لم يكن قابلا بالعول بل مكراله واما حكاية عمر فممنوع  
 وبان الشكوت لا يدل على الموافقة ولاظهار ابن عباس المخالفة بعد عمر قال  
 هبة وكان مهيأنا واذا حضر القسمة اولى القربى واليتامى والمساكين فاعزهم  
 منه وقولوا لهم قولا معروفا فيسئل هذه نسخة بآية الارث بالنسب وقيل بل  
 محكمة وانه يستحب لورثة حين قسمة منهم الرضخ لمن لا سهم له من الاقارب الجيران  
 والمساكين واليتامى وعن حميد بن جبير ان الناس يقولون نسخت والله نسخت  
 وكلمته مما يتهاون بهما الناس فيقول ان ذلك منحصر باليتامى واما الارضون والرق

سورة

والرفيق فلا يلحقون القول بالمعروف هو الامانة وقيل العذر عن مال الطفل لو  
 كان فيهم صغير معتد الولي بانه لو كان لي لا عطينكم وقيل الخطاب للمعريض او حضرة  
 رات الموت وادار وقسمت امواله والا يصار بها ان يفعل ذلك الاول انه قد  
 الخطاب بل عليه اعلم انه وقع الاجماع ودلت السنة الشريفة وبيان آية الصا  
 على شرايط الارث وعلى موانع له كالكم والعقل والرق فيكون فوات الشرط و  
 المانع كالمخصص لآيات المذكورة فيكون من العمومات المخصصة وهو المظلم  
 اعم واحد يقال لثمة الجاهل من الشئ يقال الصلح ومنه يقال للسلوات  
 ويقال المسمى الشئ ومنه يقال حدث الدار احد ما هذا من بيت شهابا وشرا  
 هو اعيان عقوبة قدر ما اشاع للمكلف على ارتكاب معصية ويكر اخذه من المعنى الاول  
 لكونه جاز من اكثر العقلاء وحين ارتكاب المعصية ومن الثاني لان فيه معنى  
 المنع ومن الثاني لانه عقوبة لها قدر وعناية لا يجوز التجاوز عنه وهو قسم  
 حد الزنا وفي آيات الاول والثاني ما تنافي الفاحشة من نساكم فاستشهدوا بها  
 اربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يحلل  
 لمن سبلا منها فوايد متبعها احكام قيل المراد بالفاحشة المساقطة والاكثر  
 على ان اللواد هو الزنا فلهذا قيل المراد المحضته وهي المراد بالقبيل لانه اضافة

- يفسد



اضافة زوجه او الوار وغير الزوجات لقول من النساء افاستشهدوا  
 عليهم بعينه منكم فيه دلالة على نصاب الشهادة واستشراف الاسلام والقدور  
 على الفصل ياتي فامسكوهن في البوت قبل المراءى شهرين عن مثل فعلهن  
 والاساك كناية عنه والاكثر مما اشتهر به وجهه على الزنا وكان ذلك اول اسلام  
 ثم نسخ بآية بجملة وقول حتى يتوفاهن الموت اي ملك الموت عند مفارقة  
 للعالم بغيره استحالة استناد التوفي الى الموت لكونها بمعنى واحدة او  
 جعل الله من سبيل قبل السبيل النكاح المعنى عن السفاح وهذا لا يتم على تقدير  
 المحضات وقيل السبيل هو الحكم الناسخ ولهذا لما نزلت آية بجملة قال النبي  
 ص قد جعل الله من سبيل واحتمال كونه التوبة لا دليل عليه لكن كميل ومجمل  
 عن كناية التوفيق والآ والاندان بآياتها منكم فادوها ما باو صليحا  
 فاعرضوا عنهما ان الله كان نوابا رحيما فوايد قال ابو سلم المراد اللواط  
 لا بانه ملغى التذكير واكثر المفسرين على انه الزنا والتثنية للفعل والمرأة  
 وغلب التذكير في العبارة قيل المراد بالاذنى التوخي والاستحقاق فعلى  
 لا يكون منسوما لانه حكم ثابت مطلقا بل المنسوخ لا افتقار عليه وعلى قول  
 مسلم يمكن جملة على الفصل لانه حد اللواط والطلاق الاذنى ينصرف الى المبلغ من الزنا

سورة  
 النور

رتبة وهو فصل وقال ان هذا الآية ناسخة للآية السابقة <sup>يعكس</sup> وقيل في  
 غير موضعها في التعليل بعد ما وان كانت قبلها زولا وقيل المراد به <sup>المكر</sup>  
 هو الجلة والتعريب ان مد البت بجلة والرحم فان تابا واصلها <sup>هو</sup>  
 منها فدلالة على ان الزاني اذا تاب قبل ارفع الى الحكم لا يحل له <sup>الرفع</sup>  
 ومخضو فان ثبت بالاعتراف بخبر الامام وان ثبت بالنية تخم <sup>والأد</sup>  
 بالاصلاح الاستمرار على التوبة ان لم يكن توابا امي كثر القبول للتوبة  
 هو تعليل للاعراس في ردافه بالرحمة شاق الى ان قبول التوبة <sup>ها</sup> ينقل  
 وقيل المراد بالبلدان شاه الزنا قبل كمال نصا الشهاده والكرام بالاذني <sup>هو</sup>  
 مد القتره وفيه ضعف <sup>السائل</sup> الزانية والزاني فاجله واكمل اصد منها مائة جلده  
 ولان اصدكم بهار افة في دين الله ان كنتم تؤمنون بآية <sup>الآخر</sup> واليوم الآخر  
 يشهد الله اهل طائفة من المؤمنين <sup>الاسمان</sup> مرفوعان بالآية او خبرهما  
 عنه تحليل وسبويه مما فرض الله حكم الزانية والزاني وقوله فاجله واصله  
 خبره موقوفه على الاول وفيه المبرر <sup>المتن</sup> انها جلده واصله الا ان الية <sup>المتن</sup>  
 معنى شرط وهو موصول بفعل اتى بالفارسي التي زنت والذي زنا فاجله  
 اذا تعذر نهضت الآية احكام ثلث الامم بالجلده مائة جلده وجلده ضرب

يحيى لا تجاور الله الى يوم ولا يحكم بمفهوم بالنت والكت ابنا السنة فبارنا  
تارة كما في حق البكر الكرفانية يراوية التعريب سنة لقوله صلى الله عليه وآله  
البكر بالبكر جلد بانه وتعريب سنة ومنع ابو صنفه وخير سطل قوله وكذا عمل  
الصحابه من اخر قوله ان الآية ناسخة للجزع لان عدم ذكر التعريب ليس  
لعدم يكون ناسخة وفعل الصحابه من اخر من الآية فكيف يكون التعريب من  
وبالابدال اخرى كما في حق المحسن المحضه فان حد هما الرجم هذا اقبلنا نعم  
ضم الجدة الى الرجم والا فغيره زيادة نعم قيل انضم في حق الشجين فاصه وقيل عام  
وهو حق لان عليا م جلد سرجته يوم الخميس وعصا يوم الجمعة وقال جلد  
بكتاب الله وعصا بسنة رسول الله وكانت سرجته شابة وفعل عليه السلام  
حجته والمراد بالمحسن من الزوج مملوك بالعهدة الديم بعد وعصا ويرجع وبما  
من الجاهل زوج بالعهدة الديم بعد وعليه يزوج والبكر قبل اعد المحسن قيل ملك  
ولم يزل اطلاق الرجم لاني في الاضمان مع بقا العدة بخلاف الباء  
وان بقيت عندنا لاحد على المرأة ولا تعريب اما الكتاب فليس فيه جلد  
في حق الامة بقوله ثم فعله بنصف على المحضات من العذاب اختلف في  
العهدة فقيل كالحرق وقيل كالامة وسوال قومي قوله لا ناضكم بهما اوت في

في دين الله الرخصة والعمدة وقصدا للحنان وفعلا نحو كآبته وكآبته وسامته وسامته  
وخطا في قوله فاجله واللاية والحكام قوله في دين الله أي حفظ وقوله ان  
كنتم تؤمنون بمعناه ان حفظ دين الله من لوزم الايمان فمن آتى بالبروم  
الايمان بلازمه الا لم يكن مؤمنا فان عدم اللازم ملزوم لعدم ملزومه  
سبيل المبالغة في الحكم ونشيد الامر الزنا وخمس المادونة لحفظ النسب وحر  
الحكام الشرعية الدينية على اصولها ولذلك قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا معشر الناس  
الزنا فان فيه ست خصال تلث في الدنيا وتلث في الآخرة اما اللاتي  
الدنيا فانتهى بهما وتورت الفقر ونقص العمر واما اللاتي في الآخرة  
فانه يوجب السخط وسوء العقاب واخلو في النار وفي آية دلالة على انه يقرب  
استه الفرض لا يقف من محبة شئ في انه لا يجوز الشاعة في سقطة وفي الحديث  
انه عليه السلام قال يوتي بوال نقض عن محمد سوط فيقول حمة لعلك فبال  
لانت ارحم بهم مني فيومر الى النار ويوتي بمن سوط فيقول لنتها عن  
محاسبك فيومر الى النار اقول وليشهد غدا بها طائفة اي يحضر لاجل الشهادة  
بعدم الناس عن مثل فعلهما وفيه الطائفة بالمؤمنين لئلا يكون اقامة احد  
لكفار من الاسلام ولذلك كره اقامة بار من العدو وخلف الطائفة فمن الباطل

قتلها واحد وبقية قال مجاهد وابراهيم وقال مسكره ثمان وقطادة والسدي ثلثة وابن عباس  
 اربعة لان بهذا العدد ثبتت هاجم وهو قريب لكن قول الباقر ومرويه  
 الفرقه جميعا ثلثة والطائفة بعضها فيكون واحد الراوية بالها الرسول بالآخر  
 الذين يبايعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بافواههم ولم تؤمن قلوبهم و  
 الذين يادوا وسماعون للكلية سمعون لقوم آخرين لم يأتوك يحرفون الكلام  
 بعدوا صفة يقولون ان ويتمم هذا فخذوه وان لم تؤتوه فانه راد امي لا يخرج  
 ضيع الذين يبايعون الكفر في يقولون فيه برقا وقسمهم الى من فتنهم وهم الذين  
 قالوا آمنا بافواههم الى اليهود النعيس للكلية هو ما صر فوه من احكام التورية  
 وهم يقيمون لقوم آخرين لم يحضروا مجلسك بعضا لك قوله يحرفون  
 اخرى ثم قبل زلت هذه في هو خير حديث اسلوا الى النبي ميا لونه عن محضنا  
 وقالوا الرسول ان افككم محمد بالجله فخذوه وان افككم بالرحم فل يقتلوه و  
 لانهم حرفوا التورية برجم المحسن الى انه يجلد اربعين سوطا ويسود وجهه ويغير  
 حار من الباقر ان خبرته من ان شرافهم زنت فكلوا رجاها فاسلوا الى  
 م يستقوه طعنا في رخصه يكون في رينه فقال م اتصفون بحكمي قالوا نعم فانهم  
 بالرحم فابو ان يقتلوا فقال جبريل للنبي م عن ابن صوريا واجعله منك منهم

راد امي

بينهم كما قال النعمان بن قيس قالوا نعم واستوا عليه وعظموه فاسل النبي  
فاتي فقال له انشدك الله الذي انزل التوراة على موسى هل تجدون في كتابكم الله  
جاء به موسى الرجم على المحض قال نعم ولولا فمخافتي من رب العالمين التوراة لكنني لما  
اعرفت بذلك فتركت يا اهل الكتاب في جاءكم رسولنا بينكم لكم كبر اما كنتم  
تخفون من الكتاب يعفون عن كثير فقام ابن صوريا وسار عن الكثير الذي امر  
بالعقوبة فاعرض عن ذلك اسم بن صوريا عبد الله وكان شامرا وادعوا  
كان علم يهودي زمانه وقتل الزمخشري انهم ارسلوا الزابنين مع رطب مع  
بن قريظة ليسا لوارسول الله عن امرهما وقالوا ان امركم بالجحد والتخلف  
وان امركم بالرجم فلا فامرهم بالرجم فابوا عنه فحجل ابن صوريا حكما بينهم و  
قال له انشدك الله الذي لا اله الا هو الذي خلق البحر والموسى ورفع قوكم الطور  
ابنكم ولوق آل فرعون والذي انزل عليكم كتاب من حلال وحرام هل تجد  
فيه الرجم على المحض قال نعم فرتبوا عليه قال حفت ان كذبته ان يرل علينا  
انذاب رسول الله بالزابنين فرجوا عندها المسجدة وتبع هذا البحث فوا  
قد قلنا ان احد اللواط تدل عليه آية الثابتة على قول وحده المساجدة بدل عليه  
الاولى فيكونان ثابتين بالكتاب لكن المراد باللوواط الموجب للفصل هو الذي فيه

لا غيره بل فيه اجمالية وروى محمد بن حمزة عن الصادق <sup>ع</sup> انه دخل على نسوة فالت  
 امرأة منهم عن السحق فقال صده عن الراني فقالت المرأة ما ذكر الله ذلك في  
 كتابه فقال بل قالت فابن قال بن صاحب الرس <sup>ع</sup> روى عن المتوكل <sup>ع</sup> فقالت  
 الى ابي الحسن علي بن محمد العسكري <sup>ع</sup> من سأل عن بضائي فجاره مرارة  
 فلما انه ليقام عليه <sup>ع</sup> سلم فاجاب عليه ان يحكم فيه ان يضرب حتى يموت  
 الله نعم يقول فلما روي اسنا قالوا انما باسده وحده وكفرنا باكتنا به شكين  
 فلم يك شفيعهم باسهم لما روي اسنا استه الله التي قد ضلت في عباده وخبرنا  
 لك الكافرون وفي هذه دلالة على ان الكافر اذا زنا باسلة فحده الفصل  
 روى عن امرأة انت عمر فقالت اني فحرت فاقم علي حد الله فامر محمد بن  
 كان علي حاضر فقال له سلها كيف فحرت قال كنت في فلاة من الارض  
 فاصابني عطش شديدا فرفعت اخيطة فانتشما فوجدت فيها امراسا  
 الماء فابى علي ان يشقني الا ان اكنه من نفسي فقلت منه ما ريت فاشتد بي  
 حتى عارت عينا بي فلما بلغ مني امنية فستقاني ووقع علي فقال علي <sup>ع</sup> هذه التي  
 الله نعم فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه هذه غير باغته ولا عاديه محلي  
 وهذا دل على ان امكراه لا حد عليه لو كان من محلي عليه محمد بن رضا بن يحيى بن محمد

تجبر الحكم بين الصبر حتى يرد وبين الضرر بالبعث التمثل على العدو الخرو  
ان البهي اني مستيق قدرنا بامارة فلم يعرجون فيه ياتة شمع ارج فخرت بغير  
واحدة ثم على سبيل هذا يمكن ان يكون ماخوذ من قوله نعم فخرت بك ضفنا  
فاضربت ولا تحت والثاني هذا القدر وفيه آيتان الاول والذين يردون  
المحضات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدتم تماين جلدة ولا تقبلوا لهم  
شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك  
اصحوا فان الله غفور رحيم قال سعيد بن جبير انها نزلت في قصة عاتكة  
قال الضحاك بل في سائرنا المؤمنين وهو اولى لانه اعم فائدة ولو سلمنا  
الاول فهي اعم عامة لا تعرف ان مخصوص السبب لا يخص من دلت على الحكم  
ان القدر هو الرمي بالزنا لما تقدم انه يثبت باربعة شهداء وقال بها  
ثم لم ياتوا باربعة شهداء فعلم ان المراد الرمي بالزنا ولا جماع على ذلك بشرط  
في احد عقلة المقدر وفيه واليه ان يقول المحضات فلم يرد به بالمعنى السابق  
في الزنا لا جماع على ثبوت احد بعد غير الزوجية اما غير العفيفة فانه يجب  
التعير زالا ان يبلغ حالها الى الاشتهار في الزنا بحيث لا تستكشف من المني  
في لاحد ولا تعير ٣١ اما يجب عليه لو لم يثبت عنه محكم وثبوتنا ما بالافراز



أوباه بعبه شهاده في مجلس واحد غير متفرقين بل متفقين على الفعل الواحد بالواحد  
الموافق في الزمان والمكان به قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا يشترط  
اتحاد المجلس شهاده وقال أصحابنا ثبتت بيمين ثلثة رجال وامرأتين أو ثلث  
واحد نسوة على التفضل في كونه في كتب الفقه بحيلة الفادق بما ينجر حراما  
أو عبدا أو رجلا كان أو امرأة لعدم اللفظ والتصنيف في العبادة إنما هو في الزمان  
ولا يقبل شهادته والملازمة ما دام قاذفاً أنه محكوم بنفسه وهو دليل على  
كثرة كبره إذا ما قبلت شهادته فنه ما عدا أن يبا على أن لا  
يستند من قوله لا يقبلوا لهم شهادة أبداً والواحد للعطف على خبر شرط  
فيكون من جملة أخباره هو قول أكثر التابعين وروى عن عمر أنه قال لا يكره  
في شهادة على المخيرة أن ثبت قبلت شهادته كما قال في أن يكذب بنفسه  
وقال أبو حنيفة لا يقبل شهادته أبداً إلا أن يشهد قبل إقامة يمينه عليه أو قبل  
نظمه بما على الواو في قوله أولئك هم الفاسقون للاستيناف والاشارة  
عن الأصمعي هو قول شريح وابن المسيب والبراد بالاصلاح المعطوف على  
التوبة لا استمرار عليها وقيل لا بد من عمل وان قل ثم هنا فوايد لا فرق بين  
كون المقدوف في كرا أو في لفظ التائب في الآية بخصوص الواقعة وقد عرفت

قد عرفت انه غير مخصوص القذف باللعوا كما نقضت من نامرغ فرق وكذا  
الصح اما القذف بالكفر والكذب والشرب غير ذلك من المعاصي فتوجب  
انه يحل بنباته بخلاف حد الزنا فانه يحل عريان او قيل يحل في الزنا كما حد  
الضرب القذف متوسط وقال الباقون يحل للرجل قائما والمراة قاعدة تستط  
المقذوف بجمرة والبلوغ والاسلام فلو كان بخلاف غرقا فاقدم حد المقذوف  
حق الا في توقف اقامته على المطالبة ولا يسقط بالتوبة مطلقا الا مع العفو من  
المقذوف قبل التوبة لا بعده ورضا جرم من التوبة وهدا الكذاب  
ان كان كاذبا بالخطية ان كان صادقا فلا يقبل شهادته بدون ذلك  
قال بعضهم الضرب يكون في الغريم ثم في الزنا ثم في الشرب ثم في القذف  
او الصادق قد يكون صادقا فيما قاله وانما عرفت صانته لا عراض وقد  
انما الشارع على صانته بقوله لا تجسوا ويقولان الذين يكونون ان  
تسبح الفاحشة في الدين آمنوا الم غراب اليم في الدنيا والآخرة ان الذي  
يرجون المحسنات العافلات المنونات لعنوا في الدنيا والآخرة ولم يعم  
عظيم المحسنات العفاف العافلات السيمان القلوب من الجاهل النفاق  
وانما جمع وان كان السبب اصدى عناية يعلم عموم الحكم في كل محنة قدت

بالزنا وقد شد السوار القديس لم يته وفي غمرو حيث جعل القادوس من  
 الدنيا والآخرة وتوعدهم بالعذاب العظيم واوجب عليهم احدى الدنيا  
 فائقة قد تقدم حديث قدامته لما شرب الخمر وقال علي بن عمران نأبتم  
 عليه اجمع فلما اظهر التوبة لم يكفر كيف يحده فقال لا مير المؤمنين ان شرب على  
 حده فقال حده ثمانين لان شارب الخمر اذا شرب سكر اذا سكر ولو سكر  
 سكر واذا هدى اقترى قال مقدم ان الذين يرمون المحصنات الآيات  
 فعل ذلك علي بن حده مكر تافون وهذا ليس قبيحا منه لان مذهبهم  
 القياس بل يانا للعدله كما سمع من النبي وذلك لما سكر الوليد فاراد  
 عثمان حده كان اية في اربعين فاشار الى علي بضره فيضربه بضره  
 ربه ان اربعين جلبة فكانت ثمانين الشاهد السرفه وفيه اتيان الاول  
 السابق والسرفه فاقطعوا ايدها جزاء بما كتبنا كما لا من احد واليه عز  
 حكيم لعرا برفق السارفة كما تقدم في الزاني والزانية من منه ميم و  
 ونكال مضيا على المفعولية والنكال العذاب لانك ان الآية مستمدة على احكام  
 كلها مجله في تفسير بيان من النبي لقوله تعالى ما نزل اليهم وعندهنا ان آياته  
 ويقع ذلك لما ثبت من كونهم حفظ للشرع بعدهم وهاهنا فوايد السابق والحق

وعد الآيات المذكورة

والسارق موقوف فلما انهم لم يعرفوا نظام للعموم ولم تعلموا انه يحمل محمل  
عموم سارق وبعضه لكن البنائين السوقي الامامي اخرج الابن السارق قال  
ولده العبد مال مسببه والغايم من الغنية والشريك من الشكر مالطنة  
حقه وكل اكل شبهة محتملة قوله فاقطعوا القطع قد برأه الشق من غير امانة  
العلم قطع السكين برمي قد برأه مع الابانة فهو محتمل للقيمين لكن البيان الكثر  
حكم براءة الثاني اوقع الاجماع على انه لا يقطع الا يده واحدة وهي محتملة للقيمين  
البيان الصدوق اليد على كل منها لكن البيان امكنه كونه خضض القمين وانما قال اليد  
ولم يقل بهما لعدم الاشتباه نحو قوله فقد صفت قلوبكم يا ابيه اطلقت لفته  
وعرفا على اجماعه المخصوصة من الكسوف للاروس والاصابع وخرع من  
الى الروس كما في آية الوضوء من الزيد الى الروس كما في التيمم عندنا وعلى الاصابع  
لا يفي كما في قوله فيل للذين يكتبون الكتاب يداهم ولم يبين في الآية المراد  
ليس بالاحتمالات اولى من الاخر فيكون اللفظ مجمولا وقيل انه غير محتمل لان اليد  
حقيقة الاول مجاز في الباقي وكذا كسبهم ان يقال لما دون المنكب بعض  
اليدين فيكون اللفظ ظاهر في جملة اليدين وذلك قال به خوارج فلا يكون مجمولا  
وحتى الاول في القطع من المنكب مراد اجماعا لان قول خوارج يد كسبهم

بأنكارهم ما علم من الدين ضرورة فلا يكون احتججه مراده محمل على بعض الدين كما  
أنه يكون وليس بعضها أولى من بعض بالنسبة إلى اللفظ فثبت الاحتمال وهو المظن  
أو عرفت هذا المشهور عند الفقهاء القطع من مفصل الكف عن الساعد وعند  
أصحابنا هو قطع الأصابع الأربع من اليد اليمنى وترك الراحة والاسهام قال  
ثاني مع شرط القطع أو لا قطعت جلة اليسرى وترك له العقب فإن عاد  
ثالثا بعد قطع الرجل فله السحق حتى يموت فإن سرق في السجن قبل واعده  
ذلك على نفسه فواتر عن يمينه وعلى أنه يصدق عاد ذلك اسم اليد كما قلنا  
وعلى أصالة عدم النجم على أكثر من ذلك لا دليل ولم يثبت إذا تقرر هذا  
مسائل النضال في حجب القطع بأخذ عنده نار مع دينا فيهما فاصلا  
أو ما قيمته ذلك قالوا في دفعه حكم بخلفاء الأربعة وقال أبو حنيفة  
عشرة درهم وقال الحسن البصري درهم وقال الحسن البصري درهم وقال الطبري  
لا حد له بل أي شيء كان من قليل أو كثير بشرط مع ما تقدم من الأخذ بغيره  
والأخرى بغيره ولا مع غيره إلا أن يبلغ حصته نصا بأكثر طائفة لا  
خراج من حرز وصدء أصحابنا بأنه ليس بغير الملك له دخل إليه قال إمامنا  
هو أن يكون في نيت ودار مخلق عليه له من براقيه الأولى أن يرجع فيها

الى النقص فكل شئ حرر مخصوص بشت هذا احد بالافراد مرتين او منهلة  
 عدلين فلو لم يرد لا غير حيث حال لا غير وكذا الوشدة واحد وحلف المسمى  
 الساسه فمن كان بعد ظلمه واصبح فان الله يحب عليه ان الله عفو رحيم  
 المراءى بظلمه سابقه الاصلاح الاستمرار على التوبة ولا كلام سقط  
 الاخرى في ذلك ما هي قبل سقط بهام لا قال ابو حنيفة لا سقط  
 احد قول الشافعي قال اصحابنا بسقوط التوبة قبل التوبة عند الحكم  
 بعده فان ثبت بالنية فلا سقوط دبالا قرار قيل تختم احد كفاي النية  
 وقيل تخير الامام لفعل علم لما ذهب السارق المقر بقرته ثم قال له  
 هل تحط شئ من القرآن فقال نعم سورت البقرة فقال هتك  
 بسورت البقرة فقال لا اشعث تعطل احد من حدود الله قال وما يدرك  
 انما قامت النية فليعلم ان يعفو قال الله نعم والحافطون الحدود  
 وادوا اقر الرجل على نفسه بقرته فذاك الى الامام ان يشاء يعفو وان شاء عاقب  
 واما حقها فكذلك فلا يسقط بالتوبة مطلقا الا مع تصريحه بالارادة وكذا لا  
 حال بالقطع بل ان قطع سقطت عنه وان عزم سقط القطع وهو ضعيف  
 توبة التوبة انما هي قبل شهادته لقوله فان الله عفو رحيم رحيم للمحار

وفيه بيان الما قبل فاجزاء من كلامه في قوله رسول الله في الارض  
ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض  
ذلك لم يخفى في الدنيا ولم في الآخرة عذاب عظيم محاربة الله ورسوله محاربة  
المسلمين بل محاربة الله ورسوله فاعظم للفعل واصل الحرب السب  
ومنه حرر الى كل من سب فهو محروب وحرب عنه الفتنة كل من جرد يده  
لاخافة الناس في ربه او بغيره او بغيره اضعيفا كان او قويا من اجل  
كان او لم يكن ذكره كان او لم يكن فهو محارب يدخل في ذلك قطع الطريق و  
على اهل البضع وفساد منصفته لمصد مخدوف اي مضاف او  
احال الى مفسدين او على منفعول او مختلف في حد فصيل على النسخة لانه  
او الجاز والافاضة على خلاف الاصل فخير الامام من الامم الاربعة على  
فعل صدر منه من قبل او جرح او اخذ مال او اخافته ففعل هذا يصلب حيا قطعا  
وقيل بالترتيب المفصل هو اسم يقتل ان قتل خاصة فلو عني الو  
فما جاء منه فصا ان هذا هو قيل شرح افعال وقطع الخاتم قيل و  
ان هذا مال خاصة قطع مخالفا ونفي ان جرح لم ياخذ شيئا من  
اشترى السلاح واخاف خاصة نفي لا غير من العجب قول الرواية ان هذا

التفصيل ثل عليه الآية ولبيت شعري من اتي طريق ثل عليه الآية واكثر  
في التخيير بين الاسم الملقب بالامع الاضمار وقد قلنا ان الاصل عدمه  
فان دل دليل على تقديره فيكون الدلالة مستفادة من ذلك الدليل  
لا من الآية فاذن الحق القول بالتخيير وهنا فوايد الصليب على القول  
يكون هو حتى قطع وعلى الثاني قبل ثقل ثم يصيب وقيل بل يصيب حيا و  
يترك حتى يموت وقيل يصيب وبيع حتى يموت ١ القطع على ان يقطع  
بيناه او لا ثم يقطع رجلا السيرى وقد تقدم كيفية القطع ٢ فلو جردنا  
بالجس وقال الشافعي واصحابنا هو النفي من بلده واتي بلده يستقر فيه او يقيم  
يكتب اليهم انه محارب فلا يبيع ولا يعال ولا يعاشر وقيل يقتصر على نفسه  
من بلده لا غير الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان  
عند عفورهم عندنا وعند الشافعي ان هذا الاستثناء من حقوقهم اما  
حتى لا يدمى من القتل والبيع والمال فلا يسقط الا بالقصاص والاداء  
كان مال موجودا بعينه او تلف فيلزم فيه قيمة وقال بعضهم الاستثناء من كل  
حتى الا ان يوجد عين المال فيوجد منه وتعيينه التوبة يكونها قبل القدرة  
على انما لو حصلت بعد القدرة لم تسقط احد وان سقط الغلاب الا فروع



الحيات وفيه آيات الأولى من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل  
نفسا بغير نفس أو فسادا في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما  
أحيا الناس جميعا يقال من أجل كذا فعل نفقة العترة وكسرة ما هي بسببه  
كان السبب فاعليا أو غائبا ومن لا بد له الغاية فإن الشيء يبدأ من سببه  
وقد يدل من بالآدم فيقال لابل ذلك وهو إشارة إلى ما تقدم من قتل  
قابل لابل وقوله بغير نفس أي لا على وجه القصص ولا على فساد يصد عنها  
موجب قتلها واختلف في التشبيه الأول على أقوال ١ أن التشبيه إشارة  
بمثلة من قتل الناس جميعا في أنهم مضمومة في قتل ذلك الإنسان ٢ أن التشبيه  
تعظيم الوزر والاثم ٣ أنه كما قتل الناس جميعا عند المقتول ٤ أنه يجب على  
القفل والهو ومثل ما يجب عليه لو قتل الناس جميعا وكذا في التشبيه الثاني في أقوال  
١ أنه لمن أحيى الناس جميعا عند المستفيد ٢ أن من نجى ما من غرق أو حرق  
فأجره كاجر من أحيى الناس جميعا ٣ أنه من عفى عن قتلها وقد وجب عليها القود  
٤ أنه من زجر عن قتلها ونهى عنه بما فيه من ممانعتها أو حال بنها ومن منعه  
صلها وانما قال أحييا على جهة المحاذير من إطلاق السبب على المسبب والتحقيق  
بن أن التشبيه على سبيل المبالغة تعظيما ل شأن القفل وتوطيلا ل امره وكذا

وذكر في الامام والافانستية على لاديه لولنت فاية بحسن العقل والعدل انما با  
ابناء الذين امنوا كتب القصص الفصل الحار بالجر والعبد بالعبد والاشي بالاشي فمن  
له من حبه شي فاتباع بالمعروف واداء اليه ما حسان في ذلك تخفيف من كرم ورحمة  
فمن اعتمد على بعد ذلك فليعد باب الحيم هنا فوايه كان بين صين من جبال القز  
وكان وكان لاصد لها على الاخر اطول فاصتموا يقتلن حجر بالعبد والذكر بالاشي  
والرحلين فلما جاء الاسلام نحاكموا الى سول الله فمزلت فامرهم ان يتبوا واداء  
يتكافوا والقصاص من مقتول الاثر وهو الا اتباع فان الولي في القصاص  
يتبع اثر الجاني ليعقل كقصاص لا يرد سول وهو ان الولي له ان يجزيه العفو وخذ  
الدية والقصاص سلم قال كتب مغناه وجب كما تقدم لان المراد بيان ما  
واجب الاصل ونفس الامر واما العفو وخذ الدية ففقرعان على الاستحقاق والدية  
الحجب على الجاني قبول اداء الدية عنده ما وهونه هيب خفيفة وقال الشافعي للو  
انجاء من الدية والقصاص ان لم يجاني اذ المراد بالوجوب عدم جواز البتة  
الى غير المكافي كما ذكرناه من حكاية الجيمين قول الحار بالجر والعبد بالعبد والاشي  
بالاشي قبل ان يمسح بقوله نعم النفس بالنفس ليس شي اما اولاهما في حكاية  
التورية فلا ينسج ما في القرآن انما نيا فخلاصا انه عدم النسخ اذ لا منافات بينهما

وأما الثاني فلان قول النفس بالنفس عام وهذا خاص وقد تفرقت الأصول في هذا العام  
 الخاص مع الثاني إذ عرفت هذا فالعلم أنه يجوز قبل العبد بالحر والشيء بالذات كراعيها  
 لعدم دلالة الآية على منعه ولأنه جاز قبل القابل متبدا قبل الشرفا ولي حل قبل  
 بحر العبد والذكر بالانثى أم لا جونه أبو حنيفة عملا بمعوم النفس بالنفس ومنه كانت  
 والتألف في المفهوم بحر البحر لأن المفهوم إنما يكون حجة حيث لم ينظر لتخصيص  
 سوى اختصاص الحكم وقد بينا العرض هو دفع حكم الحسين بل معناه لما روي عن  
 أن جاز قبل عبده فجلده سألهم ونفاه سنة ولم يقدر منه وكما روي أيضا أنه  
 عليه السلام قال لا يقبل مسلم بذي عمة ولا حر عبدا ولعل الضحايين غير  
 تكبر هو نهى أصحابنا لعدم العمل بالمفهوم مطلقا وللدلالة على ما يمتنع  
 مع بقى هذا الحكم وهو أنه لا يقبل بحر مع النكاح وهو التساوي في الإسلام  
 والعقل وإن لا يكون القابل بالالتفصيل خلافا لما كان في الخبرين من حكم الحاكم  
 حكم الأجنبي ليس كذلك بل يقبل بالولد وعنهما الفقهاء حكمها حكم الأب قبل  
 الولد بأب في جاز أجماعا وكذا الإجماع على قبل الجماعة بالواحد ولقول صلوات الله  
 وآلوا جمعته بعتة ومضى على قبل مسلم قبله وأبى عنده نأير عليهم فاصل  
 ٣ قوله من عفى له من خيسته قبل عفى من عفى تركه من عفى مع وهو ضميم

اولم يصبوا اليه منى تركه بلا عفاة وقال الرخشي تعديره فمن عفى له من حية  
شي من العفو لان عفا لا يزم لا يتبعه بصفة فائدة الاشعار بان بعض العفو كما  
النام استقالا القصاص فحق الاول تعدي من الى الجاني والى الله تعالى ثم عفا الله  
عنك عفا الله عنها فاذا عدى باللام الى الجاني فعليه لا يكاتبه قيل فمن عفى له من حية  
من حية خيعة الى الدم وذكره بلفظ الاخوة الثانية بينهما من العفة والسلام  
له يعطف عليهم العفو مارة يكون مطلقا بان يعفو ولا يشترط شياء ولا يزم الجاني  
شي تات يكون مع اشتراط الدية والى الاخير شي يقول فاتباع بالمعروف امي فالامر  
اتباع او فليكن اتباع وهو وصية للعافي بان يطلب الدية بالمعروف ولا ينظر الى  
ولا يقينه وصية للجاني ان يتودبها باحسان وهو ان لا يظلمها ولا يحبس بل  
على عفو اكثر العلماء من الصحابة واما يعنى ان اخذ الدية مشروط برضى القابل  
غير مشروط فتبيل الوصية للجاني لا غير اى فعلية اتباعه وعلى الاول يمكن ان يكون  
ولا تاعلى جيل الدية سنة وقيل لا تاعلى على ان الدية مقتضى العمدة والى الله  
الامر ما دام على مطلق العفو بل كان ينبغي ان يقبده بالعفو عن الخطاء ولين  
قوله ذلك كخفيف من كالم في ذلك الحكم ترك القصاص وجه الدية تخفيف  
الامة من التمسك عليهم قوله فمن عفى له من حية بعد عفاة الدية بان

الجاني فله عذاب اليم في الآخرة فوسيل في الدنيا بان سين عبادهم فهو حقه  
 بالعفو او الصلح على الدنيا والآخرة ولكم في القصاص حياة يا اولي الابال لعلمكم تقولون  
 طه هذه الآية اثباتا للمنافع لان القصاص هو العمل فكيف يكون حياة وفي الدنيا  
 تحتمل من الحكمة البالغة ما يعجز عن مثله كلام الاديبين فانه اوضح الكلام وفهمه اما  
 المجازة فانه نتيجة مقدمات فان القصاص دفع عن النفس وفي الردع ارفع  
 في الارتفاع عنه عدم النفس حياة ينتج القصاص حياة واما انه اوضح فلان  
 كلام العرب النفس التي للنفس وقدر يرجع اهل البلاغة كلامه نعم على كلامهم بوجه  
 مستعدة لكونه نفس حروفا ودلالة على الحياة بالمطابقة وسكينة الدال على  
 التعظيم وعدم التكرار وغير ذلك مما ذكرناه في كتابنا المسمى تجويد البرقة وكما لو  
 يقتلون بجماعته بواحد فتمزق النفس منهم فلما جاز شرع القصاص وقرر واعد  
 ارتفعت ملك النفس وقيل المراد بالحياة هي الحياة الآخرة فان القاتل  
 اذا اقتص منه في الدنيا لم يواخذ به في الآخرة وليس كذلك اما اول فلا خلاف  
 المتبادر الى العنم واما ثانيا فلان القصاص حق الورثة للمجدولة منهم وبنيان  
 مورثهم وحق الميت با دخال الالم عليه لم يوجد ما يقابل فكيف يكون ساقط  
 بالقصاص ليس كذلك كمال واما النفس من الالام الداعية على الانتقام

هو من مختص به غير منتقل عنه نعم يمكن ان يكون مع التوبة المصوح وبيان  
 الكفاية يتفضل اه على الجاني باعراض مكافية لعملة ثم ينقلها الى المفعول قوله  
 يا اولى الالباب اي ارباب العقول الكاملة ماداهم نصفه العقل الى البطل  
 في حكمه القصاص من استيفاء الارواح و حفظ النفوس احكمهم تقولون في الحقة  
 على القصاص فيكون عن الفصل الرابع ولا تفتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق  
 ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا  
 فيها فوايد المفعول في قوله حرم الله مخدوف اي قلها قوله الا بالحق اي  
 باحدى ثلث امانا بعد احصان او كفر بعد ايمان او قتل للمؤمن بعد الظلم  
 وعدوان والمظلوم من قتل بغير استحقاق ٢ فقد جعلنا لوليه سلطانا والاول  
 بالولى من يلى امره وهو الوارث ومن قام مقامه والسلطان يراد به الحكم  
 التسلط على الجاني والعاقلة اما بالعفو واحدا لدية او القصاص في موضعه  
 فلا يسرف في القتل قيل الضمير للفاعل بن يفتل من لا يجوز قتله فان العاقل لا  
 يفتل ما فيه هلاكه وقيل الضمير للولى اي فلا يسرف الولى بان يفتل غير القاتل او  
 يفتل الجماعة بالواحد او الرجل بالمرءة من غير رد الزانية على حقها فان دية المرأة  
 على النصف من دية الرجل فاذا قتلها الرجل فلولي قتلها دية وعليه نصف الدية

وكذا يريد على الزايد عن الواحد لوقيل الواحد جماعة فان على ستمهم ويزيد  
عليهم الفضل او قيل بعضهم ويرد الباقيون قد رجايتهم ونعم الولي بالحق ما لو  
قلت المرأة رجلا فليس للولي الاقلها بقول لا يحكي الجاني على اثر نفسه وكذا  
لوقيل الواحد جماعة ليس لا وليا بهم الا قتله ولوقيل العبد حر ليس لولي المملوك  
ولا سبيل له على مولاه وقرأ ابن عامر ومحمزة فلا تسيرف بالآخرة على انه خطاب  
انا للقاتل او للولي وقيل خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وفيه ضعف انه كان منصور الضمير  
بمعنى ان الله نصره بشيء القصاص وقيل للمقتول بمعنى ان الله نصره في الدنيا  
للقصاص وفي الآخرة بالنواب العظيم وقيل للمقتول اسرافا بان الله نصره بما يجب  
القصاص فيما تعدى به الولي وثبت الوزر على المسرف ومن قيل مومن بعد  
فجره جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه واعد له عذابا عظيما عظم الله شان  
المومن وبالف في التوعدة عليه حتى ذكرنا خمس توعدات كل واحد منها كاف في  
الجزم اذا تقرر هذا فنسائل اختلف في قل العمد ما هو فقال ابو حنيفة واصحابه  
هو ما كان يجدي لا بغيره وهو احد قول الشافعي وقال في الآخرة واصحابنا كل  
من قصده بغيره بما قيل مثله غالبا سواء كان يجدي به عاذا او مشغلا او موقفا او موقفا  
احراق او تعزيب او ضرب بعضا او حرق او غير ذلك فانه عامه وكذا لو قصد

سورة

الفصل في فضل غائب فاتفق الموت فانه عمدة فيهم على الاصح اما ما قصد فيه  
 لاقتل ولا غيره فاتفق الموت فذاك هو الخطر وما كان فيه قصد لا الى القتل  
 بل لتأديب او غيره فاتفق الموت فذاك شبه عمدة ولازم الاول الفصل في  
 اعدام والثاني الدية على العاقلة كالحايي والثالث الدية في مال الحايي خاصة  
 كذا دية العمد لو غنى عليها فاقبها بغيره على الحايي ولو هرب العمد ولم يقدر عليه  
 يموت فالدية يلزم في تركته على الاصح لقوله لا يطل دم امرئ مسلم ثبت  
 علم الكلام بطلان الاحباط وثبت ان عصاة المؤمنين يقتلهم غير دية ولا  
 ينافي ذلك فاجيب بوجه ١ ما روى عن الصادق ٢ انه قتله على دية وایمانه  
 ولا شك ان سبب ذلك كفر القاتل ويوجب التحنيط ٣ انه مخصوص بغير التائب  
 وليس شيء لانه ليس محل النزاع اذ مع التوبة لا عقاب اصلا ٤ انه قتله مستحلا لقتله  
 قاتل عكرمه ويؤيده انه نزل في معيش بن منبته وجداه هشا ما قبله في بني النجار  
 ولم يظهر قاتله فامرهم رسول الله ان يدفخوا اليه دية فدفعوا اليه ثم حمل على مسلم  
 فقتله ورجع الى مكة مرتدا ثم برأوا بالخلو والملك الطويل مجابين الاول ثم يوبة  
 القاتل عدا اعدامه الى اهل الكفارة الجامعة للمصالاة الثلث وهو من قبلة  
 صيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا ولا نقية ولا ثورته اما قبلونه او



يرضون بالدية او يعفون عنه الساكن ما كان لمومن ان يقتل مؤمنا خطأ  
 قتل مؤمنا خطأ فخير رتبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهل الا ان بعد وفاق  
 كان من قوم عدو لكم وهو مومن فخير رتبة وان كان من قوم بيكم وهم  
 فدية مسلمة الى اهل وخير رتبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين بدية  
 من بعد وكان الله عليا حكيما اي ما زال مومن او اثبت في حكم الله لمومن في الاشياء  
 منقطع ونصب خطأ على انه منقطع لمصدر محذوف اي لا قتل خطأ ولا انه مفعول  
 ولا عال كما قال الفخري لان الخط ليس سبب فاعلى ولا غاي حتى يخذ القاتل فلا  
 يكون مفعول له ولا هو منقطع للمفعل ولا للمفعول والحال يجب ان يكون منقطع  
 قوله فخير راي يجب عليه تحرير راي وتوبة منصوب على التمييز عن الجدة اذا عرفت  
 فاعلم ان الآية شاملة على احكام ان القاتل خطأ يجب عليه الكفارة وهي تحرير  
 رتبة ولا خلاف في اشتراط ايمانها وهذه واجبة في مال القاتل بخلاف وجهه  
 هذا ان القاتل لما اخرج المقتول عن قيد الحياة لزم ان يخرج نفسه من قيد العبودية  
 فانه كالا حيا اذا العبد كالميت في انه لا حكم له على نفسه ونصر فانه تسليم بدية  
 على كل المقتول اعني ورثته وهم كل من يرث ماله الا الاخوة والاخوات من قبل  
 الام لروايات متطرفة وقيل الاخوات من الارب وقيل يرثها وارث المال مطلقا

مطلقا نعوم لآية الارث والاقرب مع قرابة الام مطلقا اخوة وغيرهم  
ثم ان هذه الدية ليست لازمة على الابن في مال بل على عاقلة وهم الاب  
والاولاد ومن يقرب بالابوين او بالاب خاصة من الذكور دون الام  
ومن يقرب بها وليس بها الامام عليهم على حسب ما يراه الاقرب فالاقربان  
فهرت الاقارب وانعت الدية دخل فيهم مولى النعمة ثم خاصن الجيرة ثم الام  
على ترتيب الارث والدية في الاتم الثلثة اما الف شغال من المذهب او  
المسكوك الى نص او عشرة آلاف درهم او الف شاة اما ما ياتى حلة من بردين كل  
حلة ثوبان او ما ياتى بقره او ما ياتى من الابل لكن يقع الفرق في امرين الاول انه  
في العمد سبأوى في سنة وفي شبيهة في سنتين وفي الخط والمحض في ثلث سنين  
الثاني في اسنان الابل فانها في العمد من المسان اى الكبار في شبيهة ثلث  
ثلثون بنت لبون وثلثها من الجفانق واربعه وثلثون بنته طردة الفحل وفي الخط  
عشرون بنت مخاض وثلثها من ابن اللبون وثلثون خفة وثلثها من بن اللبون  
قوله الا ان يصيد قواى الورثة اذا ابرؤا دية العاقلة جعل الابرار صدقكم نعم  
في آية الذين يحلفون على الفحل واعلم ان الدية حكمها حكم اموال الميت يقضى منها  
وينفذ وصاياه من اموال الاقسام كانت نعم دية العمد لا يجب على الورثة اخذها وطرفها

في الديون والوصايا بل لهم المقتضاه وان لم يضمنوا الدين على الاصح فال  
 اصطلاح على اخذنا كانت من التركة دل على ذلك كله البيان النبوي و  
 التبني الامامي كما نطقت به الروايات ٣ ان المقول خطأ اذا كان  
 من قوم اهل حرب لكنه مؤمن فانه يجب الكفارة لا غير لاجل ايمانه ولا يلزم  
 الدية لكونه ورثة كفرة لا يستحقون في ذمة المسلمين ان المقول خطأ  
 كان من قوم معاهدين اما اهل كتاب لهم ذمة او قوم كفار لهم عهد فاحلف في  
 هذا المقول قبل هو كما فرالا ان دية يلزم لمكان العهد مع قوله ذمة عندنا على  
 التقدير ثمانية درهم وعليه جماع اصحابنا واختلف الفقهاء منهم قال ابو حنيفة  
 كدية المسلم لفظ الآية واطلاق لفظ الدية ونسب النصف وقال الشافعي الثلث  
 وقيل اربعة الاف درهم ولا خلاف عندهم ان دية المجوسي ثمانية وقيل هو مؤمن  
 وهو المروي عن اخبارنا ويؤيده وجوب الكفارة لقبلة لانه لا كفارة تقبل الكافر  
 وايضا سبق الآية يدل عليه لعطفه على قوله وهو مؤمن في الجملة المتقدمة لكن الدية  
 هنا انما تعطى ورثة المسلمين خاصة وحيث يكون لفظ الآية مخصوص بالمسلمين والظاهر  
 لا يرث المسلم لقوله لا توارث بين اهل دين قوله فمن لم يجد اشارة الى  
 الكفارة هنا مرتبة لا يمانه بالفاء الموجبة للتعقيب والمراو بعد الوعد ان يكون

ان لا يملك الرقبة ولا ثمنها فاضل عن قوت يوم وودت ثوب دار  
سكنه وكذا يحكم بعدم وجدانه لو كان مريضاً يفتقر الى اخذته او كان  
من اسل الاقدام ولم يكن مريضاً مع حاجته الى اخذته واما من حرت  
عادته بخدمة نفسه فانه يتعين عليه الامع المرض والمراد بتابع الشهرين ان  
يصوم شهر او من الثاني ولو يوماً لوقوع التسابع منه للشهرين لا الايام فلو  
اخطأ الاول بعد ربي غزروا له هذا وقيل بعدم الوجدان راجع الى عدم  
وجدان الدية وقيل الى عدم وجدان الدية والرقبة معاً وكلما اضعفها  
لان الدية الى العاقلة لا الى الجاني حتى يوصف بعدم الوجدان واعلم ان مع  
عدم القدرة على الصوم ينقل الى الطعام سنين ممكنين كما تقدم من غير علم ان  
الكفارة واجبة على الفور اما اولاً فلا تنهاها كالتوبة الواجبة على الفور وانما ينالها  
فلا يمانه بالغاي عقيب قوله ومن قبل موطن خطا قوله توبة من السداسي شرع  
هذا حكم كله والانتقال الى الصوم رخصة من الله لكم لكونه عليكم بحاكم حكماً واحداً  
لكل شيء في موضع السداسي وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والنف  
بالأنف والاذن بالاذن والسن بالسن واجزأ من قصاص فمن تصدق به  
فوكفارة له كتبنا عداه بعلى لئلا يفتنه احكام اي حكمنا عليهم بذلك بالبدلية

كقولك هذا بعد اى هذا كاي بدل هذا وتفسير الكلام مذهبى . . .  
 التورية بان النفس تكون بدل النفس المصنوعة اذا قلت وكذلك البهوانى  
 وهنا فوائد لا يقال حكم هذه الآية معمول به فى هذه الشريعة مع اجماع على  
 كون التورية منسوخة بها فكيف يعمل بها هو منسوخ وايضا اكثر الاصوليين على انه  
 غير متعبد بشرع من قبله فكيف تعبد بهذا الحكم مع كونه شرعية لموسى ع لا بالاعمال  
 ان الشريعة السابقة منسوخة بالشرعية المبنية بمعنى ان مجموع احكام المسبقة  
 من حيث المجموع لا من حيث كل واحد واحد مانع لمجموع الاحكام السابقة من حيث  
 الجميع ولا يلزم من ذلك ان يكون كل واحد من الاحكام ماسخا ومنسوخا لان  
 النسخ هو الرفع ورفع الجميع من حيث المجموع لا يستلزم رفع كل واحد واحد من اجزاء  
 بل واحد منها لا بعينه والنعين الى الشارع ثم ان كل واحد من الاحكام المسبقة  
 اما ان يكون منافيا لحكم من احكام السابقة او لا فان كان الاول كان ماسخا  
 وان كان الثانى فاما ان يكون موافقا له او لا فان كان الاول كان ذلك  
 من جملة الاتفاقات فى الاحكام وان كان الثانى وهو ان لا يكون منافيا  
 ولا موافقا لم يخبر التعبدية الا بدليل خارجى وعلى التقدير الثالث لا يكون التسمية  
 متعبدية بالشرعية السابقة ولذلك قال الله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ٢

الشك ان ما تضمنه الآية وان كان معمولاً به في شرفنا لكنه من العوالم المختصة  
 لا شرفه بطالعنا نفساً وطرفاً بالتساوي في الاسلام والحجيرة وقد حكينا ما  
 ذلك من اختلاف وكذلك في شرفنا في الاطراف التساوي في المحل والصفات  
 فلا ينفى العين اليمنى باليسرى ولا يقطع الاذن اليمنى باليسرى ولا يقطع السن  
 لغير مقابلة ولا يجمع الالف الصحيح بالاشل ولا تؤخذ العين الصحيحة بالبعيدة والاشل  
 الصحيح بالاسود ولا الاذن الصحيح بالبعيد الى غير ذلك من التفصيل المذكور  
 كتب الفقه المستفادة من البيان النبوي والشيخ الامامي ٢٢ قوله بضم الجيم  
 وكذا السوابق عليها نحو العين والالف الى آخرها وقوله بالرفع فيها كلها اما العقب  
 فيها لعطف على لفظ اسم ان واما الرفع فيها لعطف على كل قوله وبحجج قصاص الى  
 ذات قصاص هو الرفع من المحضات فان المرح اذا كان شتملاً على غير و كان فيه  
 خطر لا قصاص فيه بل ينقل الى الدية كما هي شتمته والمنفعة والاموتة والجا نفعه بخلاف  
 ما لا غرض فيه ولا خطر فيه فان حكم القصاص فيه ثابت كالجرحه والدية المسماة  
 والتمحاق ويراعى في ذلك اللف التساوي في المحل والقدر طولاً وعرضاً لا نزولاً  
 يكفي صدق الاسم فيه ويشترط ايضاً ما تقدم من التساوي في الاسلام والحجيرة ٢٣  
 فمن تصدق به اي بالقصاص فهو اي التصديق كفاً له اي لذنبه الصغير والمتوسط

٢٣



مثلاً من غفا وأصلح فأجره على الله أنه لا يحب الظالمين هذه أيضاً تدل على  
 ثلثة أمانات عليه الآيات الباقية وسمى الجزاء مع كونه حسانية أما على الجارية  
 للشيء باسم مقابلته ولائها تسود من يوقع به ٢ تدل على حسن العفو عن السيئة وأنه  
 يبتغي في مقابلته أجر عظيم لا يعلم كنهه إلا بهامه وعدم تعيينه أنه يجب الاتصاف  
 بالاقصار على المثل وعدم التجاوز عن لقوله أنه لا يحب الظالمين وشمل هذه الآية  
 في الدلالة المذكورة قوله نعم وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وليس منكم  
 من خير للصابرين نزلت هذه لما قتل حمزة سيدة الشهداء رضي الله عنه فطربوا  
 أهله ودفنوا بطنه وجردوا نعنه واذا ناه فقال لولا أن يكون سيئة بعد  
 ذكرته حتى يغيب الله من بطون السباع والطيور ولا قتل مكانه سبعين رجلاً  
 منهم ثم دعا ببردته وعطى بها وجهه فخرجت رجلاً فجعل على جلده ثياب من الأذخر  
 ثم قدسه فلبس عليه سبعين كبة فبرزت الآية فقال بل نضرب ما ريت الله خلقاً  
 إلا من سلالة من طين ثم جعلناهم نطفة في قرار كين ثم خلقناهم نطفة  
 علقه خلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه  
 خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين تذكر شرهما أولاً ثم تذكر غرض الفقهاء  
 منها فنقول المخلق هو التقدير بالاجزاء المخلوق أو طية تركيها أولاً وقادته

سورة البقرة



خلق الموت والحيوة والمراد بالان هنا الهيكل المحيوس من العظام وحيوة  
 لمقدار ما يفضل عن شئ سواء كان من شئ ان يرجي به كالفلاحة والتجارة  
 او ميك به ويحفظ كالحلاصة والسلاية من في الموضعين لمبادء الغاية فان  
 آدم خلق من سلاية مخلوقة من الطين لا ان الثانية للبيان كما قاله الخشعي  
 لان كونها لا بداء الغاية يعني عن البيان ثم جعلناه نقطة اي اولاده من نقطة  
 فانما بهما نزع الى نفس وقرار طين اي تمسكهم وهو طين الاب والجد ودر صفة  
 النطفة لا ان المقرب من الام كما قال والا لوجب ان يقول خلفا النطفة علقه  
 لان مبادء خلق العلقه لا تراخي في طين الام عن النطفة بل عن كونها نطفة في طين  
 الاب ثم خلفا النطفة علقه اي بعد انتقالها من طين الاب الى رحم الام وذلك  
 قال ثم لان النطفة موجودة قبل انتقالها وحال الانتقال الى الرحم في الرحم  
 خلفا العلقه مضغعة اي بالفار نظر الى استعداد كونها مضغعة فانه تبع العلقه  
 ولا تراخي زمانا وكذا لك الانتقال بعده ثم انشأناه خلقا آخر يعني فمخاضه  
 من الروح فصار انسانا بمعنى آخر بعد ان كان بدنا له واتي ثم لان في العاقبة  
 ان تركب شئ من شئين محتاج الى توسط زمان بينهما وهو قول ابن عباس ومجاهد قيل  
 هو ابناات الشعر والانسان قيل كونه ذكر او انثى والعلقه قطرة دم مخبر

والصنعة قطع طم واجتج ابو خيفة على مذبة انه لو غضب احد بضياضه  
فرغا اجبا مضار دقيقا انه يملكه وليس عليه غير البغض والحب بقوله ثم انشاه  
خلقا اخر وهو غير صيب في قوله لان الصورة يتبع المادة والمادة لا تغيره <sup>ب</sup>  
انه تلك الصورة فكيف يملك المادة ثم يصح من خضعته سلم من سلم مضار <sup>ب</sup>  
يدان في انه له لانه ملكه باليد علم ملكية الاول لما اذ عرفت هذا فقول <sup>ب</sup>  
معظم الفقهاء بالآية على توزيع الدية على هذه الحالات فاجوبوا في النطفة بعد  
استقرارها في الرحم عشرين دينا لان فيها عشرة قبل وقوعها فيه بدليل انه لو  
افترج مجامعا فعمل ضمن المفرغ عشرة دنانير وكذا الوغزل الزوج كان عشرة  
دنانير فتفيد في الرحم حاله اخرى زائدة فلها دية واجوبوا في العلقه بعين  
وفي المصنعة ستين وفي العظم ثمانين واذا اكلت اللحم ولم تلج الروح مائة واذا  
لجيت الروح دية كانه المذكور ونصفها للأنثى فان لم يعلم فصصف الديتين وقيل بالغير  
اذا عرفت هذا فمنها فوايد اقل من كل حال سابقة وما بعد ما عشرين يوما  
مينافي ذلك الاياتان بالفاء لما قلناه من انتعاب الاستعدادي ويكون  
لكل يوم دينار فاذا البنت النطفة عشرين يوما كان فيها عشرين دينا  
واحد وعشرين يوما احد وعشرون دينا واثنين يوما ثلثون دينا واثنين

وهو مشهور لكن لا نعلم مستنده لم يروى الشيخ في التهذيب عن يونس السبائي قال  
قلت الصادق اذا خرج من النطفة قطرة دم قال القطرة غير النطفة فيها انسان  
وعشرون ديناراً قال قلت فان قطرت قطرتين قال اربعة وعشرون ديناراً  
قال قلت ثلث قال ستة وعشرون قلت اربع قال ثمانية وعشرون ديناراً  
خمس عشرون ديناراً وما زاد على النصف فحجاب لك حتى يصير علقه فاذا صار  
علقه فيها اربعون ديناراً وفي طريقها صالح بن عتبة وهو كذا قال في النكاح  
٢ قال بعض فقهاءنا في الجنين قبل ان تلج الروح عشرة ولقعه وقد راى الجنين  
قيمة الغرة نصف عشرة الديته روى ان الصحابة اختلفوا في المودة ما هي  
هل الاعرال او وهل اسقاط المراه فيها عمداً او اذ فقال علي لما تكون مودة  
ياقي عليها التارات السبع فقال له عمر صدقت اطال الله بقاءك واراو عليه السلام  
طبقات الخلق السبع المبينة في الآيات الكريمة فاشار عليه السلام الى انه اذا استحل  
بعد الولادة ثم دفن فقد اودفلا يكون احل المسقط وائده له القضاء  
والنسب وفيه آيات الاولى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين  
الناس بالحق ولا تتبع الهوى احليفه ياد به عرفا معيان اما كونه خلفا من كان  
قبله من الرسل او كونه مدبر الامور من قبل غيره وقد دلت الآيات على امور كثيرة

سورة

مشروعية القضاء والحكم وقد تقدم ان في ماله لولاية في باب المكاسب <sup>٢</sup> وجوب  
 الحكم بالجملة اي بما هو مطابق لما في نفس الامر حثيا يقوم اليه الدليل او الامارة <sup>٢</sup>  
 انه لا ينبغي اتباع الهوى اي الميل بمجرد الخطا انما في ويحصل في ذلك محجب  
 الانصاف والانصاف والتسوية بين المصنوع في السلام والكلام والتوا  
 الكرام اما الميل القلبي الى <sup>٢</sup> مع الحكم بالحق فذلك مكره ان الحكم بينهم  
 بما انزل الله ولا تتبع اهو انهم ولست الله على ما دلت الآية السابقة <sup>٢</sup> فلا ور  
 لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت <sup>٢</sup> تسليما  
 كما وجب على الحاكم الحكم بالحق لذلك يجب على المحكوم عليه الانقياد والاذعان <sup>٢</sup>  
 اكد ذلك بقسم المتبوع بعدم ايمانهم ان لم يحكموا ونفادوا الحق ظاهر وبيان  
 قوله فيما شجر بينهم اي اختلف يقال تشاجر القوم اذا اختلفوا واخرج الضيف <sup>٢</sup>  
 قيل الشك فان الشك في ضيق من امره وتسليم الانقياد <sup>٢</sup> ومن لم يحكم بما انزل  
 الله فاولئك هم الكافرون ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون  
 من لم يحكم فاولئك هم الفاسقون قبل هذه الثلث حيث وردت في حكاية  
 نزل الله على اهل الكتاب فمخضفة بهم وليس ينبغي بل هو عام في كل بلد لان  
 بسبب لا يخص ثم الحكم بغير ما انزل الله ان كان مع اعتقاده لذلك الحكم فهو كافر

سورة المائدة

نحو

نحو

وان كان لا مع اعتقاده فهو ظالم وفاقد الحق ان الله يامركم ان تتقوا  
الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل لعدم ذكر صدر  
واما غير ما قيل على وجوب العدل في الحكم بين الناس صريحا انما انزلنا اليك  
الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراهم الله ولا تكون للنفسين خيمتا الا انزال  
نقل الشيء من مكان عال الى ادونه والكتاب القرآن وبالحق اي بالحق  
او طبعا بالحق وقد دلت الآية على امرين اخطا بهما بان يحكم بما اراه الله  
اعلم بالوحي وليس من الروية بمعنى العلم والا لاستدعي ثمة مفاد وفيه دلالة  
انه لا يجوز الحكم بغير علم اخطا به عليه السلام بان لا يجادل في شيء لاهل البيت  
بحيث يذعنهم خصومهم البزبين وفيه دلالة على عدم جواز المجادلة من اعدائهم  
وعدم جواز تقييدهما باستظهاره على الخصم است فان جادل فاحكم بينهم او غرضهم  
دلت على انه اذا احكام اهل الذمة اليهم او من يقوم مقامهم من الائمة والفقهاء  
احكام بين ان يحكم بينهم بمذهب الاسلام وبين ان يردهم الى حكمهم وقل  
هذا الخبر منسوخ بقوله وان احكم بينهم بما انزل الله وهو مروي عن ابن عباس ومجاهد  
وقال ما نسخ من المائدة سوى هذه وسوى قوله لا تأكلوا اشعار الله فمنه قوله فقتلوا  
المشركين قتيلا ليس بمنوخ بل الامر بالعكس والخبر باق وهو مذاهب اصحابنا لكن في

سنة

سنة

سورة النجم

على الله بل انما انما يحصل من ملة واحدة ما اذا كان احدهما مسلما فلا يجوز  
ربما يحكم فيه الى اهل الذمة قطعا ولو كانا مفتاعين في الملة كاليهودي والنصر  
يحتل الروا الى النسخ والا فوي تحتم الحكم بينهما به السلام لان ردهما الى  
الملة موجب لانه الفتنه السا وداود وسليمان في الحكمين في امرت اوتيت  
فيه نعم القوم وكما حكمهم شاهر بن قهمنا سليمان وكلا اثنين حكما وعلما قبل  
البرزخ وقيل الكرم الذي قد تدلت عناقيد والنفس الرعي ليل والاهل يكون  
يلاد ونهار احكم داود وديان مسلم النعم الى صاحب امرت عوضا عما اقته ونظر  
حكم بحقيقة في العبد اجاني سليم الى الجني عليه فقال سليمان و هو بن عشرة سنة  
يا بني اعد غير هذا الفرق لهما فخرم عليه يحكم بينهما فقال اراي لمن تدفع النعم يقوم  
باصلحتي يعود الى ما كان ثم تروا ان فقال القضا باقضيته ويظهره قول  
الله في نعيم لا برة للحيولة في العبد المصنوب حكم امرت المذكور في شرعنا  
صاحب النعم فميتا لثان في خوط في خطهما والا فلا وقال الشافعي يجب ضمان  
ما تلف شيئا او المقتضا ضبط الدواب ليلاد ذلك فمضى النبي له لما دخلت ناقته الى  
حاطها فافسدت فقال على اهل الاموال خطها ما انتهار و على اهل الناسة خطها  
بالليل وهو قول جماعة من اصحابنا وعند ابي حنيفة لا ضمان الا ان يكون متهما

لقوله خرج العجايب وذهبت الحيل كان حكمها بوجوب اجتنابها وجواز المحذور  
 عند ما انه بوجوب الثاني مانع للاول وهو قول المجتهد في قتل عليه الوقت كان وجوب  
 فيكون بداهة وغيره عايد من ثم جواز الاجتناب على الثاني ما ذكره في الوقت فقط  
 الوجوب كان تأخير الحكم ضروريا ليلزم العمل بالظن مع إمكان العلم اذا وفر  
 قلت ان الحكم ليس بالاجتناب لدلالة الوجوب على نفى الضرر فيكون حكما بغير الشرط  
 طالات ان الحكمين صوابان بقوله وكلا انينا حكما وعلما منع ان بينهما منافاة  
 لا يكون في التناقضين جواب المنع من منافات لجواز ان يكون قيمة النعم بمقدار  
 فاته من بخره ذلك حكم فليس المنع اذ لا يجب عليه الصبر فيكون حكمه صوابا  
 حكم سليمان كان صوابا في رعي مصلحه الجاهل والصبر وان لم يكن واجبا لكنه  
 مندوب من قيم الفضل فلا منافاة بين المصلح والافضل والافضل لا يفسد  
 فعليه ان لا يكون الثاني مانعا للاول ولا منافاة بين الاول والثاني في المنع  
 بشرط المنافات بل يكون بيان شرع زائد وقد قرر في الاصول ان الزيادة  
 على النص ليس مخالفا على الاصح وعلى هذا يخرج الجواب عن السؤال الاول وعنه القول  
 بلزوم البداهة على قول من قال ان حكمها كان بالاجتناب وورد سوال وهو ان يجوز  
 لمحمد ان يرجع اجتهاده لاجل حنبلا وغيره جوابك يرجع لاجتنابا ثان لا هو بغير

وهو جاز اتفاقا علم ان قوله ففهمنا ما اى الفتوى والمحكومته فيه ولا على ان لم يكن  
باجتماعه بل هو على فمطل قول من استدل على انصوب في كل محتمل لانه محتمل  
انما لوها قوله الحكم انصاف الى الحاكم والمحكى كين السامع ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل  
وتدلوها الى الحكم لتاكلوا فريقتا من اموال الناس بالباطل وانتم تعلمون ذلك  
الاية على النبي عن علي بن النعمان عن ابي الحسن عن ابي بصير عن ابي عبد الله ان قلت انه  
مناف لا اموال الى المحامي بل كيف يكون باطلا وما للرجل حلال ولا شيء  
من محال ما بل قلت في اعجاز من با اطلاق الكل على البعض والمراد لا تاكلون  
مال بعض بالباطل كما سرقه الهب الزور وغير ذلك انه لو اى لا تاكلون  
لا قما واعيا العطف معناه لا تعطوا احكام اموالكم للحكيم لكم وهو مستعار من اكل  
ولو اذ اسلمها والرشوة رسل الى احكام قوله لتاكلوا علته غاية لا لا قوله  
فريقتا على فريقتين من اموال الناس بالباطل اى بالباطل الذي هو سبب الباطل وانتم تعلمون  
الواد للحال اى محال انكم تعلمون انها باطله وانما قيد الحكم بالعلم لان التكليف  
مشترط بالعلم روى ان النبي قال احضروا خيما عنده انا انا بشر مثلكم فلعن بعضكم  
بعض فخرجت من بعض فاقصص له على نحو ما استمع من فريقتين من خيما فاما  
قصصه ففهم من اننا لعنة الله على الذين يرمون ائمتهم امنوا بما انزل اليك وما انزل

البيان

منه



فبذلك يدون ان تجلوا الى الطائفت وقد امر و ان يكفر لواءه ويريد به  
 ان يصليهم صلا لا بعد اقل تلت في منافق و يهودي كانت بينهما خصمة فطلب  
 المنافق الحاكمة الى كعب بن الاشرف فطلب اليهودي الحاكمة الى النبي ففرقت  
 والطائفت منها من يحكم بالباطل و بسبب لفظ طغيانته قال عمام كل عالم حكيم  
 حكمت اهل البيت فهو طاعت و قراء الآيات و عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام  
 قال له يا محمد يا ابا محمد لو كان لك على رجل حق حته عوه الى عالم العدل  
 فبنا عليك الا ان يرجعك حاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور و لكن انظر الى  
 منكم يعلم من قضائنا فاجعلوه بينكم قاضيا فاني قد جعلته قاضيا فاحكموا  
 اليه قال لما ولي ابي البراء بن عبيد الله بن عثمان شرط عليه ان لا ينفذ القصاص  
 يعرضه عليه و رد في هذا المعنى احاديث كثيرة اعني شروته و ما ملكه و اتيناها بحكمة و  
 فضل الخطاب و ما ملكه من عقده تاه عقده الا يقدر احد على حله قبل ان يميت  
 حول محرابه يعون الف تسليم بحرسونه و قيل ان النبي صلى الله عليه و آله في قلوب الناس سبب  
 حلاله و على اهل اخره يعوي لم يكن ليها بنية فخرى عليه السلام في سامر ان  
 الله عليه قضا في نفسه نه نام و لم يقبله حتى اوجى الله اليه البقعة و اعلمه او و  
 فاعرف الرجل انه قبل ما الدعي هو سبب بهنه فانه ملكه فذلك و اذا اراد الله

سورة

بهذا باب في علم الحكم كثيرة يعني هي احكام داود وعليل اعظم وصورتا في  
 المطولات من الاعاديث وفي احكامها دلالة على جواز حكم الحكم بعلوم وان  
 لم يتم ثبوت قولنا آتيناها بالحكمة وهي الزبور وقيل كل كلام وافق الحق والفضل  
 الخطاب فقيل هو الكلام الفضل بين الحق والباطل والصحيح والفساد في الحكم  
 وغيره وقيل هو الفصل في الكلام في موضعه والوصل في موضعه ونقل الخبر في  
 من على هو قوله البينة على المدعي واليمين على من انكر وذلك لانه فاصل بين  
 المدعين واول من اتى بهذا الحكم داود و قد ذكر الراوندي والمعاصر  
 هذه القضية شيئا لا تغلق لها بالفتنة عرضا عنها نعم ذكرنا في كتابنا  
 ما لو امع في علم الكلام قصه داود وعليل وجبه ستون في فليد اجماع من ارادنا  
 ومن جملة ما فيها ان موضع الخطية منه قيل هو قوله لقد ظلمك بوال محمد  
 لعاجبه فانه وصفه بالظلم قبل التخص من حاله فعوتب عليه وعلى هذا ينبغي العلم  
 التثبت في الحكم وان لا يبايع الى الخطية او التصويب الا بعد الاستكشاف  
 بالتأثير واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فرق بينهم معصونون والذين لم  
 يملقوا الله من عتيد قيل نزلت في بشر المنافق واليهودى الذين تقدموا  
 وقيل كانت المنزلة بين علي والمغيرة بن ابي لهب وبنو امية والمغيرة لانه

الى رسول الله وقال انه يتبعني وانما ان يحيف علي وقال سمعنا  
 كان بين علي وعثمان في ارض استرا بيا عثمان منه فخرج منها احبار واداد  
 عثمان ردنا بالعباسي علي وقال مني وبيك رسول الله فقال الحكم ابن  
 ابي العاص وان حاكمه الى ابن عمه حكم له فلا تخافه فزلت قوله وان يكن الحكم  
 معناه ان هؤلاء المنافقين اذا دعوا الى رسول الله م واعلموا ان الحق لهم فادعوا  
 الى الحق وان علموا انهم مبطون لا يابون له لعلمهم انه لا يحكم الا بالحق في الآيات  
 ونفي لمن لم يحجب الى الحكم العادل في بابي عنه واما قصه الحجرة والارض فان  
 كان مع علي لان الحجرة اذا كانت مخلوقة ولا حور على المشتري فلا خيار له  
 يا ايها الذين آمنوا ان جادلتم فاسق نبيا فبينوا ان تصبوا قوا بجهالة تصبوا  
 على ما تعلمت ما دبرتم فري فبينوا اي نفعوا حتى تبين لكم الحال والفسق لوجه الخروج  
 عن الشيء وبما الغارة فيسقمه بخروجها من بينها واصطلاحا المخرج من طاعة الله  
 مع الايمان به والبناء والخبر فان كان اعتبارا عن الغير فهو شهادة والا فله  
 قوله ان تصبوا اي كراهته ان تصبوا وقوله بجهالة اي غلبت جهالة اذ عرفت  
 فحق الآيات فوايدا فيها دلالة على اشتراط العدالة لانها ملزمة لعدم الفسق فقد  
 عرفنا الفقهاء بانها ملزمة بتبعث على ملازمة التقوى المروية ونزول موافقة كبره

سورة المجادلة

أو انحرى على الصغيرة أو بواجده من ديك من في خير النفس ووجه الدلالة  
ثم امر بالتبين عند اخبار الفاسق ويلزم منه ان لا يجب التبين عند اخبار  
العدول ولا في الجماع واما ثانيا فلان الشر وطعنه عدم انتفاء شرط وجوب  
نقول لما ان يقبل شهادة الفاسق او لا فان كان الاول لزم ان يكون اعظم  
منه من العمل وهو بطلان ان كان الثاني فهو المظهر البكيرة المشار اليها  
في قوله ان تجتنبوا كبار ما تنهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم قيل كل ذنب تنهون  
عليه حد او مخرج بالوعيد فيه وقيل ما علم صرته بدليل قاطع ومن النبي ع منها  
سبع الا شراك بالله وقيل النفس التي حرّم الله الا بالحق وقدف المحضنة  
اكل مال اليتيم والزنا والفرار من الرخف وعقوق الوالدين وعن ابن عباس  
هي ابي سبع مائة اقرب منها الى سبع وقال بعض اصحابنا الذنوب كلها كبار و  
انما صغر الذنب وكبره بالنسبة الى ما فوقه وما تحته فأكبر الكبائر الشرك بالله والصغر  
الصغار حديث النفس ومنها وسائط يصدق عليها الامر ان فالقبلة بالنسبة الى  
قرنا صغيرة وبالنسبة الى النظر كبرية ومعنى التكفير في الآية ان التكلف في الدين له  
امر ان منها ودعته نفسه اليها بحيث لا يتما لك فكلفها عن الاكبر منها تكفر عنه ما اكبره  
لا على طريق الاحباط بل لا يستحق من الثواب على اجتناب الاكبر الا امر على الصغيرة

لما فعل وهو الدوامه على نوع واحد منها بلا توبه او الاكث من خمس  
 واما حكمي وهو العزم على فعل تلك الصغيره بعد الفراغ منها اما من فعل صغيره ولم يخطئ  
 بباله توبه بعد ما لا عزم على فعلها فالطاهر انه غير مقصر ولا غير مأميره الاعمال  
 الصالحه كما تقدم توجبه الموده المشا را اليها فيما تقدم هي تنزه النفس عن الذنوب  
 التي لا يبق با مثاله كالسفرية وكثرة المزاج وكشف العورة التي يابك استجاب  
 في الصلوة والاكل في السوق غالب وليس الفقير لباس الجدي بحيث يخرجه بار  
 حجة المباحات التي يستغف بها عليها وليس من ذلك الصالحات الدينية كالنكس  
 والحيمة والمباكة وان استغنى عنها الزجاء بها الذين آمنوا كونوا اثنين بالقطر  
 شهد الله ولوعلى انفسكم او الوالدين والاقرين او كمن غنيا او فقيرا فادله  
 بها فلا تتبعوا الهوى ان تعدلوا وان تلووا او تعرضوا فان الله كان بالعلم  
 خير اريد كونوا موظفين على العدل محبتين في اقامته شهد الله اي يقول الله  
 لوجه الله وهو خير كان او جال ولوعلى انفسكم اي ولو كان ذلك باقراركم على  
 لان الشهادة بيان الحق سواء كان عليه او على غيره سواء كان المشهود له او غيره  
 او فقيرا فلا تمتنعوا من الشهادة او لا تجوروا فيها سبلا الى النعم او ترجعوا على الصغير فان  
 الله هو المتولى لها والعارف بمصالحها ونسبها الصغير بها لوجوبها الى ما دل عليه المذكور

سورة النور

وهو جيب التفسير والنفي للآلية والآلحة ويدل عليه أنه قرئ شاذاً فادركه  
 بهم قوله ان تعد لواي لان تعدوا عن الحق او كراهته ان تعدوا قوله ان  
 تعدوا اي لا تعدوا عن شهادة الحق او كونه العدل وتعرضوا عن ادائها فان  
 الله كان يعلمون خيراً فجازيكم عليه وفيه نوع تهديد ومباينة اذا عرفت  
 هذا فدل على لآية على امجد وجوب اقامته العدل في الحكومات مطلقاً على  
 او على غيره ٢ وجوب اقرار الانسان على نفسه بحق يكون ثابتاً في ذمته كوجوب  
 اقامته الشهادة على الوالدين وهو مذهب المرفعي وابن نجيم ويدل عليه ايضا  
 رواية داود بن الحصين وغيره وقال الشيخ واكثر الاصحاب لا يقبل شهادة الولد  
 على والده لاستلزام ذلك تكذيب والده وهو عتوق يمنع قبول الشهادة  
 وجوب الاقامة الذي هو مدلول الآية لا يستلزم القبول لان الاقامة صدق بالحق  
 وهو علم من القبول وعدمه وهل حكم اجد للاب حكمه لا قرب ذلك الا ان يقبل شهادة  
 الولد عليها ولها وكذا للاب ويقبل ايضا شهادة الاب للولد وعليه عموم آية وجوب  
 الاقامة وجوب القبول من غير معارض ٣ وجوب الاقامة على الاقارب كلهم  
 وكذا لهم من غير فرق بين هم ومخالف الفقهاء في ذلك لافي من التهمة الا انهم  
 القبول لان الولد بعض الوالد لكونه مخلوقاً من لطفته والوالد مادة للولد فهو

كما لم يمتدحون كل واحد بما شأبه لنفسه كذا الكلام في الاقارب الخ خلافت  
 اما اولها فالحق في الآية الكريمة وانما نينا فلان التهمة بوجوه بالعدالة فلا يكون معها  
 للادلة العامة وانما ثالث فلان البغية ليست بل مجازا لكل واحد منها حكم  
 نفسه ولذلك قد يكون احد حار والآخر زقا في عشرة ربا وبها الذين استكروا  
 قوا من الله شهدوا بالفسط ولا يجبركم شأن قوم على ان لا تعدوا اعداءهم  
 للفقوى وانما الله ان الله جبر بالعلون امر الله سبحانه يجعل الحركات والاحوال كلها  
 له اي اوجه بحيث لا يكون فعل من الافعال المواقعا بالاعمال لله وامر الله بالعباد  
 المشاهدة بالعدل اذ به قوام الدنيا والآخرة قوله ولا يجبركم اي لا يكلفكم بعضكم  
 ترك العمل فيه وذلك منم للعدل لكن لما كانت دلالة المطابقة اقوى من الدلالة  
 امر بالعدل ثانيا بقوله هو اي العدل اقر للفقوى اي اليها وفي ذلك مسابقة عظيمة  
 الفصل حيث جعل اقرب الى حصول مفهوم الفقوى هذا وفي الآية ايضا تأكيد للامر  
 باقامة الشهادة رعاية لمصالح العباد كما قال وفي الله امير المؤمنين هم فرض الله  
 الشهادة استظهارا على المجاهدات وقال عليه السلام اذا كان العبد طاعا  
 فالشفقة الى كل احد ولنقطع الكلام ما بين الله تعالى على جبل بهانه ساكرين  
 توفيقه وامنانه قائلين ربنا ولا تحلنا مالا طاعة لنا به واعف عنا واعف لنا

سورة المائدة



مكتبة  
 امير المؤمنين  
 او اخطاهم



وارحمنا انت مولانا فافراغ الخوم تكافرين بحان ملك رب المعرة  
عما يصفون وشهدك المسلمين ولهم رب العالمين والصلوة على اكرم

المسلمين ولشرف الاولين والآخرين محمد

خاتم النبيين والارباب الطاهرين

وسلم تسليمك الكتاب

بجون الله حسن

رفيقا

علا

